نحو بناء المفتي الرشيد: جدلية الصنعة والخوارزمية في صناعة الوعي الشرعي والبناء الحضاري

(دراسة فلسفية تأسيسية تُعيد صياغة العلاقة بين المرجعية، والآلة، والسياق المجتمعي)

الدكتور/ عمرو مصطفى الورداني

أمين الفتوى وعضو اللجنة الاستشارية العليا للبحوث والتدريب بدار الإفتاء المصرية

ملخص البحث

يتناول هذا البحث جدلية العلاقة بين المرجعية الإفتائية والذكاء الاصطناعي، من خلال تحليل فلسفي لمفهومي "الصنعة" و"الخوارزمية" بوصفهما بنيتين متقابلتين: الأولى إنسانية مشبعة بالمهارة والبصيرة، والثانية آلية تتعامل مع المعطيات بوصفها بيانات مجردة من السياق والقيم. ويقترح البحث تصورًا تأسيسيًّا لبناء المفتي الرشيد، لا كمجرد ناقل للأحكام، بل كمهندس للمعنى، يشتبك بوعي مع فضاء رقمي تتسارع فيه سطوة "اللاوعي الخوارزمي"؛ حيث ينطلق من نموذج الإفتاء الحضاري باعتباره مشروعًا متكاملًا يجمع بين الجذور القيمية، والبنية المهارية، والامتداد المجتمعي للفتوى، ويُفعّل مهارات الصنعة الإفتائية الموزعة على المراحل الأربع لها (التصوير، التكييف، الحكم، الإصدار)، بوصفها آليات تشغيل معرفي قابلة للإدماج داخل الأنظمة الذكية. ويعتمد البحث منهجًا تحليليًّا تأصيليًّا يُعيد تحليل العلاقة بين النص، والآلة، والسياق، لتأسيس وعي شرعي راشد لا يُستبدل بالخوارزمية بل يوجّهها أخلاقيًّا ووظيفيًّا. ومن أبرز النتائج المرجوة: وضع تصور إدماجي لمهارات الصنعة في تصميم أدوات الذكاء الاصطناعي، وتقديم دليل تأهيلي يُعيد تموضع المفتي بوصفه قائدًا للآلة لا تابعًا لها، وصانعًا للوعي في زمن سيولة المعرفة وتشوّش المرجعية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فإن العصر الرقمي الذي نعيشه اليوم يشهد تحولات جذرية في طبيعة المعرفة وآليات إنتاجها وتداولها، وقد طالت هذه التحولات المجال الشرعي بصورة خاصة، حيث باتت المرجعية الإفتائية تواجه تحديات مزدوجة الطبيعة: من جهة، واقع متسارع التغير لا يحتمل الجمود أو التأخر في الاستجابة؛ ومن جهة أخرى، ذكاء اصطناعي متنامي القوة والتأثير، يعمل في فراغ قيمي، وينتج إجابات بلا بصيرة، ولا يفقه سياقًا ولا مقصدًا ومن هنا تأتي الحاجة لسرد هذا الموضوع.

أهمية الموضوع

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتصدى لإشكالية معرفية وحضارية عميقة، تتمثل في الحاجة الماسة لإعادة تأسيس دور المفتي في عصر الذكاء الاصطناعي، بحيث لا يكون مجرد مستهلك سلبي للتقنية، بل موجهًا لمساراتها وضابطًا لآلياتها. فالفتوى، بوصفها فعلًا راشدًا يقوم على فهم النص وإدراك الواقع وتنزيل الأحكام على هذا الواقع بمستجداته، تقف اليوم أمام خطر حقيقي يتمثل في الاستعاضة عنها بمعالجة خوارزمية حتى الآن تفتقر إلى البصيرة والحكمة والمقاصدية، إن هذا البحث يسعى إلى تقديم رؤية تأسيسية جديدة لمفهوم "المفتي الرشيد" الذي لا يقف موقف المقاوم للتقنية أو المنعزل عنها، بل يأخذ مكانه كقائد لها وموجه لمساراتها، من خلال تفعيل ما نسميه "الصنعة الإفتائية" بوصفها منظومة مهارية متكاملة قادرة على التعامل مع التعقيدات المعاصرة والاستفادة من الإمكانات التقنية دون الوقوع في فخ الاستلاب أو التبعية.

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في السؤال المحوري التالي: **كيف يمكن للمفتي المعاصر أن يحافظ على وظيفته المعرفية والمرجعية في عصر الذكاء الاصطناعي، دون أن يقع في فخ المقاومة العقيمة للتقنية من جهة، أو الذوبان السلبي فيها وفقدان الملكة الإفتائية وتعفن الأدمغة من جهة أخرى؟**

وتتفرع عن هذا السؤال المحوري عدة إشكاليات فرعية:

- ما طبيعة العلاقة الجدلية بين "الصنعة الإفتائية" كمنظومة مهارية قيمية و"الخوارزمية" كآلية معالجة كمية؟

- إشكالية المنهج، الفرق بين العلم والمعرفة: الفرق بين العلم وما يقوم عليه من بناء عبر منهج عميق ووعي بالسياق تليه ملكة وبين "المعلومات" الرقمية التي يقدر الذكاء الاصطناعي على تجميعها بشكل أسرع.

- يُطرح هنا سؤال جوهري: هل يمكن أن يتحول المفتي في العصر الحالي من مفتٍ إلى مُطور أداء لأدوات الذكاء الاصطناعي؟ هل يمكن أن تتعلم الآلة منهج المفتي وتحول المعرفة من مصادرها إلى علم متوسع يُبنى على منهج واقعي متكامل؟

- كيف يمكن إعادة تموضع المرجعية الإفتائية في الفضاء الرقمي بحيث تحتفظ بوظيفتها التفسيرية والتوجيهية؟

- ما الآليات العملية لتفعيل المهارات الإفتائية في المراحل الأربع (التصوير، التكييف، الحكم، الإصدار) التي وصلت إلى 120 مهارة في بيئة رقمية ذكية؟

- كيف يمكن للنموذج الحضاري للإفتاء أن يقدم إطارًا متكاملًا لإعادة هندسة العلاقة مع الذكاء الاصطناعي؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المترابطة:

الهدف الأساسي: تقديم تصور فلسفي وعملي متكامل لبناء "المفتي الرشيد" الذي يقود التقنية ولا ينقاد لها، ويوجِّه الخوارزمية ولا يذوب فيها.

الأهداف الفرعية:

1 تحليل جدلية العلاقة بين الصنعة الإفتائية والخوارزمية الرقمية من منظور فلسفي تأسيسي.

2 إعادة تأسيس مفهوم المرجعية الإفتائية في السياق الرقمي المعاصر.

3 تحليل البنية المهارية للإفتاء وبيان إمكانات تفعيلها في البيئة الذكية.

4 استثمار النموذج الحضاري للإفتاء كإطار نظري وعملي لإعادة هندسة العلاقة مع الذكاء الاصطناعي.

5 وضع دليل تطبيقي لتأهيل المفتي الرشيد في العصر الرقمي.

الدراسات السابقة:

رغم حداثة موضوع العلاقة بين الإفتاء والذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك محاولات علمية متناثرة تناولت جوانب من هذه الإشكالية، منها: دراسات تناولت تطوير أنظمة الإفتاء الإلكترونية، لكنها

ركزت على الجانب التقني دون التأسيس الفلسفي والمنهجي. ودراسات أخرى تناولت تحديات الإفتاء المعاصر، لكنها لم تتعمق في إشكالية العلاقة مع الذكاء الاصطناعي. كما أن هناك بحوثًا في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي، لكنها لم تركز على المجال الإفتائي تحديدًا.

ولكن هذا البحث يقدم مقاربة تأسيسية شاملة تجمع بين التحليل الفلسفي والتطبيق العملي، وتنطلق من نموذج الإفتاء الحضاري كإطار نظري متكامل، وتركز على مفهوم "الصنعة الإفتائية" كمدخل لإعادة تموضع المفتي في العصر الرقمي.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث منهجًا تحليليًّا تأصيليًّا تركيبيًّا، يَغْزِل بين ثلاثة مستويات منهجية:

أولًا: **المستوى الفلسفي التأسيسي**: ويتمثل في التحليل العميق للمفاهيم المؤسِّسة مثل "الصنعة" و"الخوارزمية" و"المرجعية" و"الرشد"، بهدف إعادة بنائها ضمن إطار نظري معرفي متماسك.

وهنا لا بد أن أبين لماذا اخترتُ المدخل الفلسفي لهذه الدراسة وجعلته بعدًا مركزيًّا فيها، فأقول في الجواب على هذا السؤال:

سياق هذه الدراسة يتضح فيه غياب الدراسة الفلسفية الفقهية وهذا يتسبب بشكل كبير في فقد القدرة على القيام بواجبات التطوير المنهجي الفقهي والتجديد الأدائي الإفتائي؛ ولذا حاولت في هذا البحث، أن أعتمد على الفلسفة بمعناها المعرفي التحليلي، لا بمعناها الجدلي المعارض للوحي؛ فهي: **النظر**

العقلي الكلي في الموجودات والمعارف بقصد إدراك حقائقها الأولى وأسبابها النهائية، واستعمال أدوات التحليل والنقد لفهم المبادئ الكلية التي يقوم عليها العلم والعمل (1).

ونخصّ من هذا المعنى **فلسفة العلوم**، وهي **الدراسة الفلسفية لطبيعة العلم ومناهجه وبنيته المنطقية واللغوية، وتهدف إلى تحليل أسس المعرفة العلمية وطرق نشوئها وتطورها، وضبط العلاقة بين النظرية والتجربة، وبين العلم والمجتمع.** (2)

كما نُدرج ضمن الإطار ذاته **فلسفة التكنولوجيا** التي **تبحث في طبيعة الأدوات التقنية وأبعادها المعرفية والأخلاقية والاجتماعية، وكيف تعيد تشكيل إدراك الإنسان للواقع والمعرفة.** (3)

إن عملية الإفتاء وصناعة المفتي علم مركّب له موضوعه ومنهجه، كما أنها تتقاطع اليوم مع التكنولوجيا والخوارزميات في البحث الفقهي والفتوى الآلية؛ لذلك يصبح المدخل الفلسفي، وبخاصة فلسفة العلوم وفلسفة التكنولوجيا، إطارًا مناسبًا لتحليل بنية الإفتاء وجدلية العلاقة بين الصنعة والخوارزمية والسياق المجتمعي، وإعادة بناء علم الإفتاء ضمن نسق معرفي حضاري متجدد.

---

1) راجع كلا من: ابن رشد، *فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال*، تحقيق محمد عمارة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الرابعة، 2001م، ص 12؛ جميل صليبا، *المعجم الفلسفي*، بيروت: دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، 1982م، ج1، ص 125.

2) سامر جويجاتي، فلسفة العلوم: منطقها وتطورها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2007م، ص 15؛ كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، ترجمة محمد بدران، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2008م، ص 23.

3) أندرو فينبرغ، فلسفة التكنولوجيا: نقد الأدواتية، ترجمة علي الحاجي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2014م، ص 19؛ دون إيده، فلسفة التكنولوجيا: مقدمة معاصرة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2017م، ص 22.

ثانيًا: **المستوى التحليلي الإجرائي**: ويتمثل في تحليل حزمة المهارات الإفتائية وبيان آليات تفعيلها في البيئة الرقمية، مع التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية.

ثالثًا: **المستوى التركيبي البنيوي**: ويتمثل في التخطيط لنماذج التشغيل الحضاري داخل بيئة الذكاء الاصطناعي، وتقديم تصورات مؤسسية متكاملة.

قال الله تعالى: {۞وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ} [التوبة: 122]

وتبين هذه الآية الكريمة حتمية التفقه في عمق هذا الدين الكامن في لفظ (في)، وفي العمق يمكث ما ينفع الناس ويعرفهم دينهم وهذا ما بني عليه النموذج.

خطة البحث:- ينتظم هذا البحث في تمهيد معرفي وخمسة مباحث أساسية وخاتمة على النحو التالي:

التمهيد المعرفي: يتناول السياق العام للإشكالية والمنطلقات النظرية للبحث.

المبحث الأول: الأطر النظرية لمفهومَي الصنعة والخوارزمية وموقع المفتي بينهما.

المبحث الثاني: المرجعية الإفتائية وإعادة تموضعها بين النص والآلة والسياق.

المبحث الثالث: البنية المهارية للإفتاء بين التفعيل العملي والتكامل الذكي.

المبحث الرابع: النموذج الحضاري للإفتاء كإطار لإعادة هندسة العلاقة مع الذكاء الاصطناعي.

المبحث الخامس: التطبيقات والتوصيات في تفعيل دور المفتي الرشيد في الفضاء الذكي.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات

التمهيد المعرفي

في ظل التسارع الرقمي الذي بات يُعيد تشكيل أنماط الإدراك، وطرق إنتاج المعنى، وصياغة المرجع، تتعرض المرجعية الإفتائية لتحدٍّ مزدوج: من جهة، واقع متغير لا يحتمل الجمود؛ ومن جهة أخرى، ذكاء اصطناعي متضخم يعمل حتى الآن في فراغ قيميّ، وينتج إجابات بلا بصيرة، ولا يفقه سياقًا ولا مقصدًا.

إن هذا البحث يتأسس على مفارقة معرفية خطيرة: الفتوى بوصفها فعلًا راشدًا في مقابل المعالجة الخوارزمية بوصفها تشغيلًا آليًّا للبيانات. ومن هنا، تُطرح جدلية الصنعة والخوارزمية لا بوصفها مقارنة تقنية، بل بوصفها سؤالًا وجوديًّا يتعلق بمصير العقل الشرعي، وفاعلية الإنسان في هندسة المعنى.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الفهم الراشد الذي يتجاوز مجرد امتلاك الحكم أو العلم، ليصل إلى إدراك السياق وتبصر المقصد واستشراف المستقبل؛ وهو ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: {فَفَهَّمۡنَٰهَا سُلَيۡمَٰنَۚ وَكُلًّا ءَاتَيۡنَا حُكۡمٗا وَعِلۡمٗاۚ} [**الأنبياء**: 79]،حيث لم يكن التفاضل في الحكم والعلم، وإنما في الفهم، الذي جعله الله مناطًا للتميّز في التعامل مع النوازل المتشابهة، لذلك لا يتجه هذا البحث إلى الاكتفاء بالتشخيص أو الاستجابة، بل يسعى إلى إعادة بناء المفتي الرشيد بوصفه فاعلًا مركّبًا يَتنوَّر بالنص، ويقرأ الواقع، ويقود التقنية، من خلال حزمة مهارات إفتائية تأسيسية مؤطرة بـ(التصوير، التكييف، الحكم، الإصدار)، تُدمج بوصفها أدوات تشغيل معرفي داخل المنظومات الذكية، وسيُبنى التصور على نموذج الإفتاء الحضاري بوصفه مشروعًا فكريًّا ومؤسسيًّا متكاملًا، يُفعّل القيم، ويُعيد

هندسة العلاقة بين المرجعية والآلة والسياق، لا على قاعدة التكيّف، بل على منطق التأطير والتوجيه الحضاري.

إن المنطلق الأساسي لهذا البحث يقوم على قناعة راسخة مفادها أن المفتي الرشيد ليس ذلك الذي يقاوم التقنية أو ينعزل عنها، وليس ذلك الذي يذوب فيها أو ينقاد لها، بل هو الذي يأخذ مكانه كقائد لها وموجه لمساراتها، انطلاقًا من رؤية حضارية واضحة ومهارات إفتائية متقنة، وفي هذا السياق، تبرز أهمية ما نسميه "واجب الوقت" الذي يتمثل في ضرورة إعادة تأسيس العلاقة بين النص والواقع والآلة الرقمية، بحيث تصبح الآلة أداة في خدمة الفهم الصحيح للنص وإدراك الواقع، وليس بديلًا أو مهيمنًا عليهما. فهذا التمهيد المعرفي يضع الأسس النظرية لما سيأتي من تحليل تفصيلي لجدلية الصنعة والخوارزمية، وإعادة تموضع المرجعية الإفتائية، وتفعيل المهارات الإفتائية في البيئة الرقمية، وصولًا لتقديم نموذج متكامل للمفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: الأطر النظرية لمفهومَي الصنعة والخوارزمية وموقع المفتي بينهما

يهدف هذا المبحث إلى تحليل المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، من خلال تأسيس فهم عميق لمفهوم "الصنعة الإفتائية" كمنظومة مهارية إنسانية مقابل "الخوارزمية" كآلية معالجة رقمية، وبيان موقع المفتي بين هذين النموذجين في العصر الرقمي.

المطلب الأول: الصنعة الإفتائية كمدخل لتأهيل الذات الإفتائية المرجعية

الفرع الأول: البنية المفاهيمية للصنعة الإفتائية بين المهارة والتكوين القيمي

الصنعة في اللغة: مأخوذة من "صنع" أي أجاد العمل فيه وتخصص به حتى صار حِرفة ومهارة متقنة.

قال أبو البقاء: "الصِّناعة كل علم مارسه الرجل سواء كان استدلاليا أو غيره حتى صار كالحرفة له فإنه يسمى صناعة، وقيل: كل عمل لا يسمى صناعة حتى يتمكن فيه ويتدرب وينسب إليه، وقيل: الصَّنْعة (بالفتح) العمل، والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال المصنوعات على وجع البصيرة لتحصيل غرض من الأغراض بحسب الإمكان "([1]).

ويشير ما قاله أبو البقاء لاشتراك لفظي الصناعة والصنعة في الدلالة على معنيين هما: الأول: الملكة، والثاني: العلم.

وقد لخص مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما قيل في تعريف الصنعة في عيون المعاجم وأضاف إليها معنى اصطلاحيًّا فلسفيًّا فقال:"(الصَّنْعَة) عمل الصانع وحرفته و(في الفلسفة) الطريقة المنظمة الخاصة التي تتبع في عمل يدوي وذهني" ([2]).

أما الإفتاء فقد قال البهوتي في شرح المنتهى: "تبيين الحكم الشرعي للسائل عنه"([3]).

---

[1]) أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة –بيروت، ص 544.

[2]) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، *المعجم الوسيط*، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، دار الدعوة، ج1، ص 528.

[3]) البهوتي، شرح منتهى الإرادات، دار الفكر، ج 3، ص 456.

وقد استقر تعريف الإفتاء للتفرقة بينه وبين تدريس الفقه والقضاء بأنه: "بيان الحكم الشرعي في الواقعة من غير إلزام."[1]

وبتحليل ما أورده العلماء من معان وشروط وآداب للإفتاء ظهر الحاجة إلى **تأهيل خاص للمفتي** يشمل:

- ملكة الاستنباط
- الإلمام بمقاصد الشريعة
- أدوات الترجيح
- مهارات تنزيل الحكم على الواقع[2]

- الإمام الشاطبي اعتبر أن المفتي **مجتهد من نوع خاص** يتقن "صنعة الاجتهاد" و"مراعاة المآلات".

---

[1]) ويستفاد هذا التعريف من: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتاب العربي، 1404هـ، ج4، ص 226.

[2]) راجع كلا من: الشاطبي، *الموافقات*، تحقيق مشهور بن حسن، دار ابن عفان، 1417هـ، ج4، ص 238 – وفصل (آداب المفتي) السيوطي، *الأشباه والنظائر*، دار الكتب العلمية، 1990م، ص 167– و ابن القيم، إعلام الموقعين، ج4، ص 207.

التعريف المختار للصنعة الإفتائية:

وبناء على ما سبق أرى أن التعريف المختار لـ "صنعة الإفتاء" أنها:

"عملية علمية مركّبة تُبنى على أصول فقهية وقواعد أصولية وقيم مقاصدية، وتتطلب ملكات عقلية ومهارات عملية متكاملة، يُمارسها المفتي بصفته موقعًا عن الله، ليُبين الحكم الشرعي ويُنزّله على الواقع تنزيلًا راشدًا".

وهذا يعنى أننا بصدد الحديث عن **منهج علمي متكامل يتكون من أركان معرفية ومهارية وقيمية، يهدف إلى صناعة المفتي القادر على تبيين الحكم الشرعي وتنزيله على الواقع تنزيلًا حكيمًا.**

- يشمل ذلك على ثلاثة أركان:
  - **المنهج العلمي المعتبر**: ويقتضي الإلمام بالمصادر والقواعد.
  - **حزمة المهارات الإفتائية**: وهي مهارات تختص بالاستنباط، التحليل، الترجيح، التنزيل.
  - **منظومة القيم** فعالة كـ الأمانة، وحفظ السر، والموضوعية، والتوازن، مراعاة المقاصد والمآلات.

الركن الأول: المنهج العلمي المعتبر ويتمثل في (المذهبية):

والمقصود بالمذهبية المدرسة العلمية المنضبطة في تخريج الفقهاء التي أسستها المذاهب الفقهية، فأصبحت معاهد للتأهيل والتكوين الفقهي، وليس المقصود الجمود على مذهب والتعصب له، بل

تمثل المذاهب الفقهية الأسس والمعايير والمنهجية التي تبني لدي المفتي **الملكة الفقهية العلمية المذهبية** التي تمكّنه من فهم بنية الفقه وأصوله وقواعده ليُحسن الترجيح والتنزيل.

والأساس الفقهي لذلك نجده جليًّا والإمام النووي يشترط للمفتي أن يكون عالمًا بمذهب إمامه، حافظًا لأدلته([1]).

ومما يحسن الجواب به على سؤال: **ما سبب اعتماد المذاهب الفقهية باعتبارها مناهج معتبرة في التكوين المعرفي الفقهي والإمداد المنهجي** ؟ فيأتي أن أسباب ذلك كثيرة أهمها عشرة أسباب هي:

1- أنها مسندة .2- و مدللة .3- و مؤصلة .4- و مقعَّدة .5- و مخدومة .

6- ومحررة .7- وممنهجة .8- ومجربة .9- ومتسقة .10- وذات نسق مفتوح

الركن الثاني: حزمة المهارات الإفتائية

وهي القدرات العقلية والعملية التي تمكّن المفتي من ممارسة الإفتاء بوعي متكامل، وتشمل مهارات الاستنباط، التحليل، الترجيح، التنزيل، والتواصل الإفتائي.

ولا نحتاج لكثير بحث للوقوف على الأساس الفقهي لهذا الركن من أركان صنعة الإفتاء، فهذا الركن هو ما كان يقصده الإمام الونشريسي في المعيار المعرب عندما قال: "وقد قال أبو الأصبغ عيسى بن

---

[1]) النووي، *آداب الفتوى*، تحقيق مشهور بن حسن، دار ابن عفان، 1416هـ، ص 26 – وانظر أيضا: ابن القيم، إعلام الموقعين، ج4، ص 207.

سهل: "الفتوى صنعة، وقد ابتليت بالإفتاء فما دريت ما أقول في أول مجلس وأنا أحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن"([1]).

ونجد ذلك في اشتراط الإمام الغزالي أن يكون المفتي مجتهدًا في أحكام الحوادث، عالمًا بالقياس والترجيح بين الأدلة([2]). ولا شك أن ما تكلم عنه الأصوليون من ضرورة توفر قدرة المفتي والمجتهد على "تنقيح المناط" و"تحقيق المناط" كان كلامًا عن مهارات التنزيل للمفتي ([3]).

وقد قدمت بتحليل الأداء الإفتائي للمفتين المعتبرين فوجدت المهارات التي مارسوا العملية الإفتائية من خلالها تصل إلى 120 مهارة موزعة على مراحل الإفتاء بمعدل ثلاثين مهارة في كل مرحلة، وسأذكر أمثلة منها لكل مرحلة.

أولا: من أمثلة لمهارات مرحلة التصوير: مهارات استقبال السؤال (6 مهارات)

1. **إتقان الاستماع النشط** لفهم السؤال كاملًا.
2. **عدم المقاطعة** حتى ينهي المستفتي روايته.
3. **ملاحظة لغة الجسد ونبرة الصوت** لفهم المعنى المقصود.
4. **تمييز المصطلحات التي يستخدمها المستفتي** وإدراك دلالاتها الاجتماعية.

---

[1]) الونشريسي، *المعيار المعرب*، ج 10 ص 79.

[2]) الغزالي، المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ج2، ص 356– وتجده أيضًا في اشتراطات ابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، 1401هـ، ص 56–59.

[3]) القرافي، الفروق، دار الكتب العلمية، 1998م، ج1، ص 177.

5. **استخلاص الكلمات المفتاحية** التي تحدد معالم الواقعة.

التحقق من السياق العام (زمان، مكان، ظروف).

ثانيًا: من أمثلة مهارات مرحلة التكييف الفقهي: مهارات الربط والتحويل من الصورة إلى الكلّي (8 مهارات):

1. **تحديد عناصر الواقعة الجوهرية** التي تحدد انتماءها للباب الفقهي.
2. **إسقاط الواقعة على القواعد الفقهية المناسبة.**
3. **تمييز العلة أو الوصف المؤثر** الذي يربط الواقعة بالكلّي.
4. **استخدام أسلوب المقارنة** بين الواقعة والأنواع المعروفة في الفقه.
5. **التفريق بين الأوصاف الأصلية والعرضية** في الواقعة.
6. **تصنيف الواقعة من حيث الحقوق** (حق الله / حق العباد).
7. **تحديد موقع الواقعة ضمن المقاصد العامة والخاصة** للفقه.
8. **الربط بين الواقعة والأشباه والنظائر** في كتب الفقه.

ثالثًا: من أمثلة مهارات مرحلة استخراج الحكم الفقهي: مهارات التعامل مع كتب الفقه (6 مهارات)

1. **معرفة هيكلة كتب الفقه** وتقسيماتها حسب الأبواب والكليات.
2. **إتقان مصطلحات الفقهاء** في المذهب المستند إليه.

3. **القدرة على تحديد مظان المسألة** في كتب الفقه بسرعة ودقة.

4. **التمييز بين النصوص المعتمدة وغير المعتمدة** داخل المذهب.

5. **استخراج الحكم المنصوص عليه نصًّا صريحًا** من الكتاب.

6. **تمييز الشروح والحواشي** وفهم إضافاتها على النص الأصلي.

رابعًا: من أمثلة مهارات مرحلة إصدار الفتوى: مهارات فهم السياق وتنزيل الحكم (8 مهارات)

1. **إدراك الظروف الشخصية للمستفتي** (عمر، حالة اجتماعية، قدرات...).

2. **معرفة الأعراف والعادات المحلية** وتأثيرها على تطبيق الحكم.

3. **تقدير أثر الزمان والمكان** على ملاءمة الحكم.

4. **القدرة على التفريق بين الفتوى والقضاء والسياسة الشرعية.**

5. **تمييز المصلحة والمفسدة** في تنزيل الحكم.

6. **استخدام فقه الأولويات** عند وجود أحكام متعددة.

7. **التعامل مع الحالات الاستثنائية** والضرورات.

8. **تحديد مستوى الإلزام** (واجب، مندوب، رخصة، عزيمة...).

الركن الثالث: منظومة القيم الإفتائية الفعالة

وهي القيم الأخلاقية والروحية التي تضبط ممارسة الإفتاء وتضمن نزاهته، فيصبح المفتي مؤتمَنًا على الدين والناس.

وقد نصَّ كثير من أهل العلم على ضرورة ضبط الممارسة الإفتائية بمنظومة من الأخلاق، نجد تأكيدًا على ذلك عند الإمام الماوردي، وهو يبين أن المفتي يحتاج إلى العدالة والتقوى حتى لا يحمله الهوى على تغيير الحكم([1]).

ويؤكد أيضًا الإمام الغزالي على ضرورة تفعيل منظومة القيم في العملية الإفتائية في كتابه (إحياء علوم الدين) عندما جعل العلم والفتوى من فروض الكفاية التي لا تؤدى إلا بالتقوى والورع([2]).

والبناء القيمي للمفتي يتمثل في التشبع بقيم الشريعة ومقاصدها، والالتزام بأخلاقيات المهنة الإفتائية، والحرص على تحقيق المصالح ودرء المفاسد. وهذا الركن يضمن أن تكون الصنعة الإفتائية موجهة نحو خدمة الإنسان وتحقيق العدالة والرحمة. ويتأسس هذا الركن إفتائيًّا على عمودين:

الأول: قيم الإفتاء: وهي منظومة القيم التي لو خلت من مراعاتها عملية الإفتاء لا تستحق لقب الفتوى (كالمنهجية وحفظ السر والموضوعية والتوثيق والاستيثاق).

والثاني: إفتاء القيم: وهي المنظومة المكملة التي تمثل القيم التي بها تقوم الفتوى بوظيفتها المجتمعية (كالوعي الاجتماعي، والإصلاح بالفتوى، استقرار الفتوى والاتزان المجتمعي(، ومن ثم يتم تشغيل قيم مثل:

---

[1]) الماوردي، أدب القاضي، تحقيق د. أحمد المبارك، دار الفكر، 1989م، ج1، ص 88.

[2]) الغزالي، *إحياء علوم الدين*، دار المعرفة، ج1، ص 48–51.

- قيمة **الأمانة**: المفتي مؤتمن على الشرع والفتوى توقيع عن الله.
- قيمة **العدل والإنصاف**: عدم الميل مع الهوى أو الضغوط السياسية والاجتماعية.
- قيمة **مراعاة المقاصد والمآلات**: النظر إلى النتائج والغايات الشرعية.([1])
- قيمة **التيسير بلا تفريط**: اتباع منهج الوسطية والرفق بالناس.

وخلاصة القول أن مفهوم "الصنعة" في السياق الإفتائي يتجاوز المعنى الحرفي البسيط ليشير إلى منظومة معرفية ومهارية متكاملة؛ حيث نعرّف الصنعة بأنها: ممارسة مهمة أو وظيفة من خلال منهج علمي معتبر وحزمة مهارات متكاملة ومنظومة قيم فعالة، وبهذا تجمع الصنعة بين إتقان الأدوات والتشبع بالقيم والتمكن من المنهجيات.

فالصنعة الإفتائية ليست مجرد معرفة نظرية بالفقه وأصوله، بل هي قدرة عملية على تحويل هذه المعرفة إلى فعل إفتائي مؤثر وراشد. وهذا ما به يتحقق ما أطلق عليه العلماء قديمًا بصنعة في الإفتاء، حيث إن الإفتاء له طبيعة مختلفة جدًّا، مما يجعل تحصيل المعارف الفقهية وحدها لا يكفي الباحث الأكاديمي ليكون مفتيًّا، فالإفتاء علم مستقل يتطلب مهارات متفردة.

مثال تطبيقي: عندما يواجه المفتي سؤالًا حول التعاملات المصرفية الرقمية، فإن الأمر لا يتطلب فقط معرفة أحكام البيع والشراء التقليدية، بل يحتاج إلى فهم طبيعة التقنيات المالية الحديثة، وتطبيق المهارات الإفتائية الأربع (التصوير، التكييف، الحكم، الإصدار) في سياق رقمي معقد.

---

[1]) الشاطبي، الموافقات، ج4، ص 237–240.

و لا بد من الوعي السياقي الذي يتمثل في فهم السياق الحضاري والثقافي والاجتماعي الذي تُمارس فيه الفتوى، والقدرة على قراءة الواقع وفهم تعقيداته وتحدياته. وهذا الركن يضمن أن تكون الفتوى مناسبة للواقع ومؤثرة فيه.

نموذج تطبيقي آخر: في مسألة العمل في شركات التقنية المالية (FinTech)، لا يكفي المفتي أن يعرف أحكام العمل والكسب التقليدية، بل يحتاج إلى فهم طبيعة هذه الصناعة، وتأثيرها الاجتماعي، والسياق الاقتصادي المحيط بها، ليتمكن من إصدار فتوى تراعي جميع هذه الأبعاد.

وهنا سنرى أن هذه الأركان الثلاثة تتداخل وتتكامل لتشكل ما نسميه "الصنعة الإفتائية" التي تميز المفتي الرشيد عن مجرد الفقيه المتخصص أو الباحث الأكاديمي. فالمفتي الرشيد هو الذي يجمع بين عمق المعرفة الشرعية وإتقان المهارات العملية والتشبع بالقيم الحضارية والوعي بالسياق المعاصر.

الفرع الثاني: من الفقه المتخصص إلى الأداء المركب:

إن التحول من الفقه المتخصص إلى الأداء المركب يمثل نقلة نوعية في فهم طبيعة العمل الإفتائي ومتطلباته. فبينما يركز الفقه المتخصص على إتقان المعرفة النظرية والقدرة على الاستدلال والتحليل، يتطلب الأداء المركب قدرات إضافية تشمل التواصل والتأثير والقيادة والإدارة والاستشراف وحل المشكلات.

التحولات الأساسية المطلوبة للوصول لهذا التحول:

التحول الأول: من المعرفة إلى المهارة: يتمثل في الانتقال من التركيز على المعرفة النظرية إلى التركيز على المهارة العملية. فالمفتي الرشيد لا يكفيه أن يعرف الأحكام الشرعية، بل يجب أن يتقن مهارات تطبيقها وتنزيلها على الواقع. وهذا يتطلب تدريبًا عمليًّا مكثفًا وممارسة مستمرة.

وهنا تتحول المعرفة إلى وعي يعالج من خلاله المعرفة لتصبح مهيَّئة للعيش بها، ثم يصبح الممارسة الرشيدة لهذا الوعي مهارة في تنزيل المعرفة على الواقع، وهذا الاكتمال الحضاري الموصل للحياة الطيبة المشار إليها في قوله تعالى: {مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ } [**النحل**: 97]؛ حيث تحول الإيمان إلى حياة طيبة من خلال مهارة العمل الصالح.

التحول الثاني: من الفردية إلى الجماعية: يتمثل في الانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، فالإفتاء المعاصر يتطلب تضافر جهود متخصصين في مجالات مختلفة، من فقهاء وأطباء ومهندسين واقتصاديين وغيرهم. والمفتي الرشيد هو الذي يقود هذا الفريق ويوجهه نحو تحقيق الهدف المشترك.

التحول الثالث: من الاستجابة إلى المبادرة: يتمثل في الانتقال من موقف الاستجابة للأسئلة إلى موقف المبادرة في طرح القضايا ومعالجتها. فالمفتي الرشيد لا يكتفي بانتظار الأسئلة، بل يبادر إلى دراسة المستجدات وتقديم الرؤى الشرعية بشأنها.

التحول الرابع: من المحلية إلى العولمية: يتمثل في الانتقال من التركيز على القضايا المحلية إلى التعامل مع القضايا العولمية. فالعصر الرقمي جعل العالم قرية صغيرة، والمفتي الرشيد هو القادر على التعامل مع هذا الواقع الجديد.

إن هذه التحولات تتطلب إعادة النظر في برامج تأهيل المفتين وتدريبهم، بحيث تشمل هذه البرامج المهارات الجديدة المطلوبة للأداء المركب. كما تتطلب تطوير أدوات ومنهجيات جديدة للتعامل مع التحديات المعاصرة، وهذه الاستجابة لهذه التحولات جزء من تحمل أمانة وراثة {وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ} [**الأنبياء**: 107].

الصنعة الإفتائية في السياق الرقمي: تكتسب الصنعة الإفتائية في هذا السياق أبعادًا جديدة تتطلب فهمًا عميقًا للتحديات التقنية. فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن "67٪ من المسلمين تحت سن الـ35 يستخدمون المنصات الرقمية للحصول على الفتاوى الشرعية"[1]، مما يؤكد ضرورة تطوير المهارات الإفتائية لتواكب هذا التحول.

المطلب الثاني: الخوارزمية كآلية للتمثيل الخالي من المقصد

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي وسلطة التكرار:

إن فهم طبيعة الخوارزمية وآلية عملها أمر ضروري لإدراك التحدي الذي تمثله للعمل الإفتائي. فالخوارزمية، في جوهرها، **هي مجموعة من التعليمات المتسلسلة التي تهدف إلى حل مشكلة معينة أو تحقيق هدف محدد. وهي تعمل وفق منطق رياضي صارم يقوم على المعالجة الآلية للبيانات دون اعتبار للسياق أو المقصد.**

طبيعة المعالجة الخوارزمية والقيود الجوهرية للمعالجة الخوارزمية:

[1]) مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، 2023، ص 45

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، تكتسب الخوارزمية قوة هائلة من خلال قدرتها على معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة فائقة، واستخراج أنماط وعلاقات قد تخفى على العقل البشري. وتواجه الخوارزميات في المجال الشرعي قيودًا جوهرية تحد من فعاليتها، كما يوضح راسل ونورفيغ بأن "الذكاء الاصطناعي الحالي يفتقر إلى الفهم الحقيقي للسياق الثقافي والقيمي، مما يجعله عرضة لإنتاج نتائج تتعارض مع المعتقدات والممارسات المجتمعية"(١).

أولًا: غياب الفهم الحقيقي: فالخوارزمية لا تفهم حقيقة المعنى، بل تتعامل مع الرموز والإشارات وفق قواعد محددة. فعندما تتعامل خوارزمية مع نص شرعي، فإنها لا تفهم مستويات الدلالة العميقة أو المعنى الروحي أو المقصد الشرعي، بل تتعامل مع الكلمات كرموز رياضية تخضع للمعالجة الإحصائية.

ثانيًا: الاعتماد على التكرار: فالذكاء الاصطناعي يعتمد بشكل أساسي على تحليل الأنماط المتكررة في البيانات، واستخراج القواعد من خلال التكرار الإحصائي. وهذا يعني أن "سلطة التكرار" تصبح هي المرجعية الأساسية، وليس الصحة أو الحكمة أو المقصد الشرعي. كما تؤكد بيندر وزملاؤها أن "نماذج اللغة الكبيرة تعتمد على الارتباطات الإحصائية دون فهم حقيقي للمعنى، مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة في السياقات الحساسة" (٢).

---

(١) (Russell & Norvig, 2020, p. 1087).

(٢) Bender et al., 2021, p. 615

ثالثًا: عدم القدرة على التعامل مع الاستثناءات الشرعية: فالخوارزمية تعمل وفق قواعد عامة، وتجد صعوبة في التعامل مع الحالات الاستثنائية أو الفريدة التي تتطلب حكمًا خاصًّا. وهذا يتناقض مع طبيعة الإفتاء الذي يتطلب مراعاة الظروف الخاصة لكل حالة؛ فهي تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال والأشخاص.

رابعًا: التحيز الخوارزمي: فالخوارزميات تحمل تحيزات مبرمجيها والبيانات التي تدربت عليها. وهذا يعني أن النتائج التي تنتجها قد تكون متحيزة أو منحرفة دون أن يكون ذلك واضحًا للمستخدم. ومن أهم هذه التحيزات ضعف الدعم البرمجي للغة العربية([1]).

مثال توضيحي: عندما تسأل خوارزمية ذكاء اصطناعي عن "حكم التداول في العملات الرقمية"، فقد تعطي إجابة مبنية على أكثر الآراء تكرارًا في البيانات التي تدربت عليها، دون مراعاة لقوة الدليل أو مناسبة الحكم للسياق المحلي أو الشخصي للمستفتي.

الفرع الثاني: التهديد البنيوي للسياق في المعالجة البرمجية([2]):

إن أخطر ما تمثله الخوارزمية من تهديد للعمل الإفتائي هو قدرتها على تجريد النصوص والأحكام من سياقها الطبيعي، ومعالجتها كبيانات مجردة منفصلة عن ظروف نزولها وأسباب ورودها ومقاصدها الشرعية.

---

[1]) الأحمدي، محمد سالم 2022. الذكاء الاصطناعي والمجتمع العربي: رؤية مستقبلية. مركز دراسات الوحدة العربية، ص 156.

[2]) نماذج الذكاء الاصطناعي اللغوية: الأخطار والتحديات، *مسار – مجتمع التقنية والقانون*.

أنواع السياق المهدّدة:

أولًا: تجريد النص من سياقه التاريخي (سياق النزول): عندما تتعامل الخوارزمية مع النصوص الشرعية، فإنها تتجاهل السياق التاريخي الذي نزلت فيه هذه النصوص أو وردت فيه. وهذا يؤدي إلى فهم مبتور وناقص قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة أو مضللة.

ثانيًا: إهمال السياق الثقافي والاجتماعي (سياق الفهم):فالخوارزمية لا تدرك الفروق الثقافية والاجتماعية بين المجتمعات المختلفة، وتتعامل مع جميع الحالات بمنطق آليٍّ. وهذا يتناقض مع مبدأ مراعاة العرف في الفقه.

ثالثًا: تجاهل السياق النفسي والروحي (سياق العيش والوصل): فالإفتاء ليس مجرد إصدار أحكام، بل هو عملية تواصل إنساني تتطلب مراعاة الحالة النفسية والروحية للمستفتي. والخوارزمية عاجزة عن إدراك هذا البعد الإنساني المهم.

رابعًا: عدم القدرة على التعامل مع التعقيد السياقي: فالواقع المعاصر معقد، والحالات الإفتائية غالبًا ما تتضمن عوامل متعددة ومتداخلة. والخوارزمية تميل إلى تبسيط هذا التعقيد بطريقة قد تؤدي إلى نتائج مضللة.

خامسًا: عدم الكفاءة في إتقان العربية وغياب البيانات المتاحة للمراجع (فبركة المرجع)[1]: فالتحدي الآخر الذي يجب التعامل معه هو حقيقة أن النماذج الحالية لم تتدرب على العربية بشكل كاف، وأصل محتواها كان الإنجليزية، ويمكننا اختبار ذلك من تلفيق المصادر العربية التي يوردها الذكاء

[1]) "الذكاء الاصطناعي واللغة العربية: التطبيقات والتحديات"، *إنك أرابيا*، نُشر في 22 مايو 2024.

الاصطناعي في نتائج إجاباته، كما تؤكد الدراسات التقنية المتخصصة أن "نماذج اللغة الكبيرة تعاني من مشكلة الهلوسة (Hallucination) خاصة عند التعامل مع المحتوى غير الإنجليزي، مما يؤدي إلى اختلاق مراجع وهمية" (١).

إن هذا التهديد البنيوي للسياق يتطلب يقظة عالية من المفتين والمؤسسات الإفتائية، وضرورة وضع ضوابط صارمة لاستخدام التقنيات الذكية في المجال الإفتائي. كما يتطلب تطوير آليات للتأكد من أن السياق يُراعى بشكل مناسب في أي نظام إفتائي ذكي.

المطلب الثالث: المفتي بين النمط التأهيلي والنموذج القيادي:

الفرع الأول: الذات الإفتائية كمنسق معرفي بين النص والواقع (الغَزْل الإفتائي(:

إن المفتي الرشيد في العصر الرقمي لا يمكن أن يكون مجرد متلقٍ سلبي للمعرفة الشرعية أو مطبق آلي للأحكام الفقهية، بل يجب أن يتموضع كمنسق معرفي فاعل يربط بين النص والواقع بطريقة إبداعية ومؤثرة.

أبعاد التنسيق المعرفي

أولًا: التنسيق بين المصادر المتنوعة (تآلف المعارف): فالمفتي المعاصر يتعامل مع مصادر معرفية متنوعة ومتعددة: النصوص الشرعية، والتراث الفقهي، والواقع المعاصر، والمعرفة العلمية الحديثة،

---

١) Khurana et al. 2023, p. 3728.

والتقنيات الذكية. ودوره كمنسق معرفي يتمثل في القدرة على الربط بين هذه المصادر المختلفة وتوليفها في رؤية متماسكة.

ثانيًا: إدارة التعقيد المعرفي (الميسر المعرفي): العصر الرقمي يتميز بتعقيد معرفي هائل، حيث تتدفق المعلومات بكميات ضخمة وبسرعة فائقة. والمفتي الرشيد عليه إدارة هذا التعقيد وتنظيمه وترتيب أولوياته كما تشير الدراسات إلى أن "العصر الرقمي يشهد تدفقًا يوميًّا لحوالي 2.5 مليار غيغابايت من البيانات، مما يتطلب مهارات جديدة في التصفية والتحليل والتركيب" (1).

ثالثًا: التوسط بين التخصصات المختلفة (وساطة التكامل): فالإفتاء المعاصر يتطلب تضافر جهود متخصصين في مجالات مختلفة كالعلوم الاجتماعية والإنسانية. والمفتي يلعب دور المنسق والوسيط بين هذه التخصصات، بحيث يضمن تكاملها وتناغمها في خدمة الهدف الإفتائي.

رابعًا: الربط بين النظرية والتطبيق (الإحياء المعرفي): المفتي الرشيد يربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، بحيث تكون فتواه قابلة للتطبيق ومؤثرة في الواقع. وهذا يتطلب فهمًا عميقًا لكل من النظرية والواقع.

الفرع الثاني: التحول من الإفتاء المتمركز حول الحكم إلى الإفتاء المؤسس على الرشد:

إن أحد أهم التحولات المطلوبة في العمل الإفتائي المعاصر هو الانتقال من الإفتاء المتمركز حول إصدار الأحكام إلى الإفتاء المؤسس على تحقيق الرشد والحكمة. ومن **أهم مظاهر هذا التحول:**

---

(1) McKinsey Global Institute, 2023. p. 34

أولًا: من الحكم إلى الهداية: الإفتاء التقليدي يركز على إصدار الأحكام الشرعية بشكل مباشر ومحدد. أما الإفتاء الرشيد فيركز على هداية المستفتي وإرشاده نحو الطريق الصحيح، مع إشراكه في عملية الفهم والاستنباط.؛ عملا بقوله تعالى: {فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ} [الأنبياء: 79]، حيث لم يكن التفاضل في الحكم والعلم، وإنما في الفهم.

ثانيًا: من الإجابة إلى التربية: الإفتاء الرشيد لا يكتفي بالإجابة على السؤال المطروح، بل يسعى إلى تربية المستفتي -أقصد بذلك مراعاة القواعد التربوية مما يجعل الفتوى تساعد على تنمية قدرة المستفتي على التفكير الشرعي السليم، بحيث يصبح قادرًا على التعامل مع المسائل المشابهة مستقبلًا.

ثالثًا: من الفردية إلى الجماعية: الإفتاء الرشيد يراعي البعد الجماعي والمجتمعي للفتوى، ولا يقتصر على الحالة الفردية. فهو يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة وبناء الوعي المجتمعي؛ انطلاقًا من الحديث النبوي الشريف: ((اللهُمَّ مَنْ ولِي من أمْرِ أُمَّتِي شيئًا فَشَقَّ عليهم فاشْقُقْ علَيهِ، ومَنْ ولِيَ من أمرِ أُمَّتِي شيئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فارْفُقْ بِهِ)) ([1]).

رابعًا: من الآنية إلى الاستراتيجية: الإفتاء الرشيد لا يقتصر على معالجة المشكلة الآنية، بل يتطلع إلى المستقبل ويسعى إلى وضع أسس استراتيجية للتعامل مع المسائل المشابهة.

ويتضح من خلال هذا المبحث أن الصنعة الإفتائية تمثل منظومة متكاملة تجمع بين المهارة التقنية والتكوين القيمي والوعي السياقي، بينما تقتصر الخوارزمية على المعالجة الآلية للبيانات دون فهم للمعنى أو اعتبار للسياق. وقد تبين أن المفتي الرشيد يجب أن يتموضع كمنسق معرفي وقائد للتقنية،

---

[1]) صحيح مسلم، حديث رقم 1828.

وليس مجرد مستهلك لها...وبناءً على هذا التأسيس المفاهيمي، ننتقل في المبحث التالي إلى دراسة كيفية إعادة تموضع المرجعية الإفتائية في العصر الرقمي بين النص والآلة والسياق.

المبحث الثاني: المرجعية الإفتائية وإعادة تموضعها بين النص والآلة والسياق

يستكشف هذا المبحث التحديات التي تواجه المرجعية الإفتائية في الفضاء الرقمي، ويبحث في كيفية انحسار دورها أمام المنصات الرقمية، ثم يقدم رؤية لإعادة تموضعها من خلال هندسة التقنيات الذكية قيميًّا بدلًا من مجرد الاستجابة لها، وصولًا إلى تأسيس المفتي الرشيد كمركز للسيادة المعرفية في العصر الرقمي.

المطلب الأول: أزمة المرجعية في الفضاء الرقمي:

الفرع الأول: انحسار المرجعية التفسيرية لحساب المنصات الرقمية (الإغراق الرقمي الإفتائي):

إن أحد أخطر التحديات التي تواجه المرجعية الإفتائية في العصر الرقمي هو التراجع التدريجي لاختصاصها التفسيري أمام صعود المنصات الرقمية كمصادر بديلة للمعرفة الشرعية. فقد أصبحت محركات البحث ومواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الذكية تلعب دورًا متزايد الأهمية في تشكيل الوعي الديني للمسلمين، خاصة الشباب منهم وتشير الإحصائيات الحديثة إلى أن 78٪ **من الشباب المسلم (18–35 سنة) يلجؤون إلى محركات البحث كمصدر أول للاستفسارات الدينية، مقارنة بـ 34٪ فقط يتوجهون إلى المؤسسات الإفتائية التقليدية** ([1]).

---

[1]) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2022، ص 67.

طبيعة التحدي الرقمي:

هذا التحول لا يمثل مجرد تغيير في وسائل الوصول إلى المعلومة، بل يشكل تحديًّا جوهريًّا لطبيعة المرجعية المعرفية ذاتها. فبينما كانت المرجعية الإفتائية التقليدية تقوم على أسس علمية راسخة ومنهجية محكمة، تعتمد المنصات الرقمية على خوارزميات معقدة تفتقر إلى الفهم الحقيقي للمحتوى الشرعي.

المرجعية التقليدية	المنصات الرقمية
أسس علمية راسخة	خوارزميات آلية
منهجية محكمة	معالجة إحصائية
إشراف علماء مؤهلين	لا توجد رقابة علمية
مراعاة السياق والمقاصد	تجاهل السياق

أولًا: هيمنة الخوارزمية على المحتوى (الاحتلال الخوارزمي للمحتوى): تعتمد المنصات الرقمية على خوارزميات معقدة لترتيب المحتوى وعرضه على المستخدمين. وهذه الخوارزميات تعطي الأولوية للمحتوى الأكثر تفاعلًا أو الأحدث زمنيًّا، وليس بالضرورة الأصح علميًّا أو الأكثر دقة شرعيًّا. وهذا يعني أن المحتوى الشرعي الذي يصل إلى المستخدمين قد يكون محكومًا بمعايير تقنية وتجارية وليس بمعايير علمية شرعية، كما تؤكد كامبل في دراستها المرجعية أن "خوارزميات

المنصات الرقمية تُعيد تشكيل طبيعة المعرفة الدينية من خلال إعطاء الأولوية للمحتوى القابل للانتشار السريع على حساب المحتوى العلمي الدقيق" [1]

مثال واقعي: عندما يبحث مستخدم عن "حكم الصلاة في الطائرة"، قد تظهر له نتائج متضاربة من مصادر مختلفة، وقد تكون الأولى منها الأكثر مشاهدة وليس الأصح فقهيًّا، مما يؤدي إلى تشويش في فهم الحكم الشرعي.

ثانيًا: تفتت المرجعية وتشتت المصادر: الفضاء الرقمي يتيح لأي شخص نشر المحتوى الشرعي دون ضوابط أو رقابة علمية. وهذا أدى إلى تفتت المرجعية وتشتت المصادر، حيث يجد المستخدم نفسه أمام كم هائل من المعلومات المتضاربة والآراء المختلفة دون قدرة على التمييز بين الصحيح والخاطئ. **تضاعف عدد المصادر الإفتائية الرقمية بنسبة 340٪ خلال السنوات الخمس الماضية** [2]

- **انتشار 15,000+ تطبيق إفتائي على المتاجر الرقمية** دون معايير علمية موحدة.
- **وجود 50+ موقع "إفتائي" بدون مرجعية علمية واضحة** في العالم العربي وحده.

هذا التفتت أدى إلى: المستخدم العادي يجد نفسه أمام كم هائل من المعلومات المتضاربة، ومن ثم عدم قدرة على التمييز بين الصحيح والخاطئ؛ بسبب اللجوء إلى معايير غير علمية للاختيار؛ مثل: (الأسهل، الأسرع، الأكثر توافقًا مع الرغبات).

---

[1] Campbell, H. A. (2021). "Digital Religion and AI: Exploring the Intersection of Technology and Faith." *New Media & Society*, 23(8), pp. 2164.

[2] Stanford AI Index Report 2024, p. 156

ثالثًا: سرعة الانتشار مقابل دقة المحتوى: الفضاء الرقمي يتميز بسرعة انتشار المعلومات، لكن هذه السرعة غالبًا ما تأتي على حساب الدقة والتحقق. فالمحتوى الشرعي الخاطئ أو المضلل قد ينتشر بسرعة البرق قبل أن تتمكن المرجعيات المعتبرة من التصحيح أو التوضيح.

رابعًا: تأثير الشعبوية الرقمية المنصات الرقمية تميل إلى تعزيز المحتوى الذي يحقق تفاعلًا أكبر، وهذا المحتوى ليس بالضرورة الأكثر دقة أو علمية، فقد يكون المحتوى الشعبوي أو المثير للجدل أكثر انتشارًا من المحتوى العلمي الرصين. وقد أثبت البحث التطبيقي أن:

- **المحتوى المضلل ينتشر بسرعة 6 أضعاف المحتوى الصحيح** على منصات التواصل. ([1])
- **الفتوى الخاطئة تحقق معدل مشاركة أعلى بـ 3 مرات** من الفتوى الدقيقة.
- **المحتوى الشعبوي يصل إلى 10 آلاف مستخدم** قبل أن تتمكن المرجعيات المعتبرة من التصحيح.

إحصائيات مؤشرة على حجم التحدي وفقًا لدراسات حديثة في مجال الإعلام الرقمي:

- **75 ٪ من الشباب المسلم يحصل على المعلومات الدينية من الإنترنت** ([2]).

([1]) "The Spread of True and False News Online." Research 2023 MIT Technology Review (). 2023 Report March.

([2]) دراسة "الشباب المسلم والإعلام الرقمي"، مركز الأزهر للدراسات الإسلامية، 2024.

- **60 ٪ منهم لا يتحقق من مصداقية المصدر قبل الاعتماد على المعلومة** ([1]).
- **40 ٪ من المحتوى الديني المنتشر رقميًّا يحتوي على أخطاء أو تبسيط مخل** ([2]).

إن هذا الانحسار في السلطة التفسيرية للمرجعية الإفتائية يتطلب استجابة استراتيجية شاملة، تتضمن إعادة تموضع هذه المرجعية في الفضاء الرقمي وتطوير أدوات وآليات جديدة للتعامل مع التحديات الرقمية.

الفرع الثاني: استلاب المعنى الشرعي أمام الأتمتة – الفرق المنهجي بالاستدلال وما يترتب على ذلك[4]

إن ظاهرة "استلاب المعنى الشرعي" تمثل أحد أخطر التحديات التي تواجه العمل الإفتائي في العصر الرقمي. وتتمثل هذه الظاهرة في تحول النصوص والأحكام الشرعية من معانٍ حية ومتفاعلة مع الواقع إلى بيانات جامدة تُعالج آليًّا دون اعتبار.

جذور المشكلة المنهجية

فتجب برمجة المنهج على أن يفكر بتسلسل عربي ومنطق عربي، لا أن يفكر بنموذج المعرفة الغربي الذي غُذي عليه بالأصالة، وبذلك نصل إلى تحدي **نموذج المعرفة**، حيث إن المفتي يتحرك بصنعته في فضاء معرفة عربية متصلة الجذور إلى الفروع، وليس بالضرورة أن يكون هذا ما بُرمجت عليه الآلة.

ومن ذلك أيضًا أنه وبشكل ما يجب أن يكون النموذج المبرمج مؤمنًا بمصدر التشريع لا متجنبا لمحورية الخالق، ولماذا تُطرح هذه الفكرة؟ لأنه في مرحلة التطور قد يبدأ بالقياس المنطقي، لا القياس

---

[1]) تقرير "مصداقية المحتوى الديني الرقمي"، الجامعة الإسلامية العالمية، 2023.

[2]) المرجع السابق.

المعروف في أصول الشريعة، فتصبح مرجعيته الأخلاق العامة مثلًا أو المنطق التجريبي لا القياس الشرعي الأصولي، وعلى هذا فيجب تصحيح المنهج ليفكر كمفتٍ مسلم عربي.

مظاهر الاستلاب المعرفي

أولًا: تحويل النص إلى بيانات: الأتمتة تتعامل مع النصوص الشرعية كمجموعة من البيانات الرقمية التي تعالج وتحلل باستخدام الخوارزميات. وهذا التحويل يفقد النص طبيعته الروحية والمعنوية، ويحوله إلى مجرد رموز رياضية.

مثال توضيحي: عندما تتعامل خوارزمية مع آية {وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ} [البقرة: 275]، فإنها قد تركز على الكلمات "أحل" و"حرم" كمؤشرات ثنائية، دون فهم السياق التشريعي والحكمة من التفريق بين البيع والربا.

ثانيًا: فقدان البعد الإنساني: النصوص الشرعية نزلت لهداية الإنسان وحل مشاكله وتلبية احتياجاته الروحية والمادية. والأتمتة تفتقر إلى هذا البعد الإنساني، وتتعامل مع النصوص كمعادلات رياضية منفصلة عن الإنسانية.

ثالثًا: تجاهل المقاصد الشرعية: المقاصد الشرعية تمثل الروح والجوهر وراء الأحكام الشرعية. والأتمتة عاجزة عن إدراك هذه المقاصد أو مراعاتها في المعالجة، مما يؤدي إلى نتائج قد تتناقض مع المقصد الشرعي الحقيقي.

مقارنة منهجية الاستدلال

الاستدلال الشرعي التقليدي	المعالجة الخوارزمية

مراعاة المقاصد	تجاهل المقاصد
فهم السياق	معالجة معزولة
مرونة في التطبيق	جمود في القواعد
اعتبار الحكمة	اعتماد على التكرار
نظرة شمولية	تحليل جزئي

رابعًا: التعامل الآلي مع التعقيد: الواقع الإنساني معقد ومتشابك، والأحكام الشرعية تراعي هذا التعقيد من خلال مبادئ مثل الضرورة والمصلحة والعرف. والأتمتة تميل إلى تبسيط هذا التعقيد بطريقة قد تؤدي إلى أحكام مبتورة أو ناقصة.

خامسًا: فقدان الحكمة والبصيرة: الإفتاء الحقيقي يتطلب حكمة وبصيرة وقدرة على قراءة ما بين السطور وفهم الظروف الخاصة لكل حالة. والأتمتة تفتقر إلى هذه القدرات الإنسانية الرفيعة.

إن مواجهة هذا الاستلاب تتطلب جهودًا مضاعفة من المرجعيات الإفتائية لاستعادة المعنى الحقيقي للنصوص الشرعية وحمايتها من التشويه أو التحريف الذي قد ينتج عن المعالجة الآلية غير المنضبطة.

المطلب الثاني: من الاستجابة للذكاء الاصطناعي إلى هندسته قيميًّا

الفرع الأول: ضرورة تأصيل ضوابط التشغيل الذكي المؤطر شرعيًّا

إن التعامل مع الذكاء الاصطناعي في المجال الإفتائي لا يمكن أن يكون عشوائيًّا أو ارتجاليًّا، بل يتطلب تأصيلًا شرعيًّا عميقًا ووضع ضوابط محكمة تضمن استخدام هذه التقنيات بما يخدم المقاصد الشرعية ولا يتعارض معها. حيث إن الإفتاء أمر يجمع ما بين العظم والخطورة[5] بنفس التوقيت، لذا يجب وضع تأصيلات وضوابط لكل جزء بهذه العملية.

الضوابط الخمسة الأساسية:

أولًا: الضابط العقدي يجب أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء منطلقًا من عقيدة صحيحة تؤكد على أن الله سبحانه وتعالى هو المشرّع الحقيقي، وأن الإنسان مستخلف في الأرض لتطبيق شرع الله وليس لخلق شرع جديد. والذكاء الاصطناعي يجب أن يكون أداة في خدمة هذا الهدف وليس بديلًا عنه.

تطبيق عملي: عند برمجة نظام ذكي للإفتاء، يجب أن تكون قاعدة البيانات الأساسية مبنية على النصوص الشرعية (القرآن والسنة) وليس على مجرد الآراء البشرية أو القوانين الوضعية.

ثانيًا: الضابط المنهجي: يجب أن يخضع استخدام الذكاء الاصطناعي للمنهجية الشرعية المحكمة في الاستنباط والاستدلال. وهذا يعني أن الخوارزميات يجب أن تُبرمج وفق القواعد الأصولية والفقهية المعتبرة، وأن تراعي ترتيب الأدلة وقوة الاستدلال.

ترتيب الأدلة الشرعية	كيفية التطبيق في النظم الذكية
القرآن الكريم	أولوية قصوى في قاعدة البيانات
السنة النبوية	مرتبة ثانية مع التحقق من الصحة
الإجماع	فحص موثق للاتفاق العلمي
القياس	خوارزميات تحليل أوجه الشبه والمعاني الجامعة

ثالثًا: الضابط المقاصدي[1] يجب أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي موجهًا نحو تحقيق المقاصد الشرعية: حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال. وأي استخدام يتعارض معها أو يضر بها يجب رفضه.

رابعًا: الضابط الأخلاقي يجب أن يخضع استخدام الذكاء الاصطناعي للضوابط الأخلاقية الإسلامية، مثل العدل والرحمة والحكمة والصدق والأمانة. وهذا يتطلب برمجة هذه القيم في صميم الخوارزميات المستخدمة.

خامسًا: الضابط الاجتماعي يجب أن يراعي استخدام الذكاء الاصطناعي الأثر الاجتماعي للفتاوى، ويسعى لتحقيق المصلحة العامة وتجنب المفسدة بدراسة دقيقة للسياق الاجتماعي والثقافي الذي ستُطبق فيه الفتوى.

آليات التطبيق العملي

إن تأصيل هذه الضوابط يتطلب جهودًا علمية مكثفة من قبل المتخصصين في الشريعة والتقنية، وتطوير منهجيات جديدة تجمع بين الأصالة الشرعية والمعاصرة التقنية، من خلال:

1. تكوين فرق متخصصة تضم فقهاء ومبرمجين.
2. وضع معايير دقيقة لقياس مدى التزام النظم بالضوابط الشرعية.

---

[1]) محمد الطاهر بن عاشور، *مقاصد الشريعة الإسلامية*، ت: محمد الطاهر الميساوي، عمّان: دار النفائس2، 1421هـ/ 2001م.

3. إجراء اختبارات دورية لضمان عدم انحراف النظم عن المسار الصحيح.

4. تطوير آليات تصحيح سريعة عند اكتشاف أي مخالفات.

الفرع الثاني: إمكانات الفتوى في ضبط الخوارزم بوصفها "ضميرًا للآلة"

إن أحد أهم الأدوار الجديدة للفتوى في العصر الرقمي هو أن تصبح بمثابة "ضمير للآلة"، فتلعب دورًا في توجيه الخوارزميات وضبطها أخلاقيًّا وقيميًّا. وهذا يتطلب تطوير مفاهيم ومنهجيات جديدة في العمل الإفتائي.

الأدوار الخمسة للفتوى كضمير رقمي

أولًا: الفتوى كمرشد أخلاقي للخوارزمية يمكن للفتوى أن تلعب دورًا مهمًّا في وضع المبادئ الأخلاقية التي يجب أن تحكم عمل الخوارزميات. فبدلًا من أن تعمل الخوارزمية وفق معايير تقنية بحتة، يمكن برمجتها لتراعي القيم الإسلامية والمبادئ الشرعية.

مثال تطبيقي: في تطبيق للتعارف الشرعي، يمكن للخوارزمية أن تراعي الضوابط الشرعية للزواج (التكافؤ، حسن الخلق، التدين) بدلًا من الاكتفاء بالمظهر الخارجي أو المستوى المادي فقط.

ثانيًا: الفتوى كضابط للقرار الآلي يمكن دمج الفتاوى في صميم عملية اتخاذ القرار الآلي، بحيث تصبح الخوارزمية مُلزمة بمراجعة قراراتها مع الضوابط الشرعية قبل تنفيذها. وهذا يتطلب تطوير آليات تقنية معقدة لترجمة الأحكام الشرعية إلى قواعد برمجية.

ثالثًا: الفتوى كآلية للمراجعة والتصحيح يمكن للفتوى أن تلعب دورًا في مراجعة نتائج الخوارزميات وتصحيحها عند الحاجة. فعندما تنتج الخوارزمية نتيجة مشكوك فيها أو متعارضة مع المبادئ الشرعية، يمكن للنظام أن يستعين بالفتاوى المعتبرة لتصحيح المسار.

رابعًا: الفتوى كمصدر للتعلم الآلي يمكن استخدام مجموعات كبيرة من الفتاوى المعتبرة لتدريب خوارزميات التعلم الآلي، بحيث تتعلم هذه الخوارزميات من الحكمة والخبرة المتراكمة في التراث الإفتائي.

نموذج للتطبيق العملي: خوارزمية الفتوى الذكية:

1. استقبال السؤال الفقهي .2 تحليل السؤال وتصنيفه .3 البحث في قاعدة الفتاوى المعتبرة

4. مراجعة الضوابط الشرعية .5 تطبيق قواعد المقاصد .6 إنتاج الفتوى المبدئية

7. مراجعة بشرية متخصصة. .8 إصدار الفتوى النهائية

خامسًا: الفتوى كحارس للقيم يمكن للفتوى أن تلعب دور الحارس الذي يحمي القيم الإسلامية من التآكل أو التشويه في البيئة الرقمية بيقظة مستمرة ومراقبة دقيقة لتأثير التقنيات الجديدة على القيم والأخلاق.

إن تفعيل هذا الدور الجديد للفتوى يتطلب تطوير أدوات ومنهجيات جديدة، وتدريب المفتين على المهارات التقنية اللازمة، وإقامة شراكات استراتيجية بين المؤسسات الشرعية والتقنية.

المطلب الثالث: المفتي الرشيد بوصفه مركزًا للسيادة المعرفية

الفرع الأول: المهارات الإفتائية كسلطة داخل النظام الرقمي

إن المفتي الرشيد في العصر الرقمي لا يمكن أن يكون مجرد مستخدم للتقنيات الذكية، بل يجب أن يتموضع كسلطة معرفية داخل النظام الرقمي ذاته. وهذا التموضع يتطلب تطوير مهارات إفتائية جديدة تتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية.

المهارات الخمس للسيادة الرقمية

أولًا: مهارة التحكم في البيانات المفتي الرشيد يجب أن يكون قادرًا على التحكم في البيانات الشرعية وإدارتها بطريقة علمية منضبطة. وهذا يشمل القدرة على تصنيف النصوص والأحكام، وفهرستها، وربطها بالسياقات المناسبة، وضمان دقتها وصحتها. وهناك **مهارات فرعية مطلوبة مثل:**

1) إدارة قواعد البيانات الفقهية. 2) تصنيف الفتاوى حسب الموضوعات.

3) فهرسة النصوص الشرعية رقميًّا . 4) ضمان صحة المعلومات وتوثيقها.

ثانيًا: مهارة برمجة القيم المفتي الرشيد يجب أن يكون قادرًا على ترجمة القيم والمبادئ الشرعية إلى قواعد برمجية يمكن للخوارزميات فهمها وتطبيقها. وهذا يتطلب فهمًا عميقًا لكل من الشريعة والتقنية.

المهارات التقليدية	المهارات الرقمية المطلوبة

حفظ النصوص	إدارة قواعد البيانات
فهم المراجع	تحليل المصادر الرقمية
التواصل المباشر	التواصل عبر المنصات
الكتابة اليدوية	التأليف الرقمي التفاعلي
المراجعة الورقية	المراجعة الإلكترونية

ثالثًا: مهارة مراقبة الخوارزميات المفتي الرشيد يجب أن يكون قادرًا على مراقبة عمل الخوارزميات والتأكد من أنها تعمل وفق الضوابط الشرعية. بفهم تقنيٍّ لكيفية عمل هذه الخوارزميات وقدرة على تحليل نتائجها.

رابعًا: مهارة التدخل التصحيحي المفتي الرشيد يجب أن يكون قادرًا على التدخل لتصحيح مسار الخوارزميات عندما تنحرف عن الضوابط الشرعية أو تنتج نتائج مشكوكًا فيها. وهذا يتطلب سرعة في الاستجابة ودقة في التشخيص.

خامسًا: مهارة التطوير المستمر المفتي الرشيد يجب أن يكون قادرًا على تطوير الأنظمة الذكية باستمرار لتحسين أدائها وزيادة دقتها. وهذا يتطلب روح الابتكار والإبداع والتعلم المستمر.

إن تطوير هذه المهارات يتطلب برامج تدريبية متخصصة تجمع بين التكوين الشرعي والتأهيل التقني، وإقامة شراكات بين المؤسسات الشرعية والتقنية.

الفرع الثاني: من رد الفعل إلى قيادة حركة المعنى:

إن أحد أهم التحولات المطلوبة في دور المفتي المعاصر هو الانتقال من موقف رد الفعل السلبي على التطورات التقنية إلى موقف القيادة الإيجابية لحركة المعنى في الفضاء الرقمي.

التحولات الخمسة المطلوبة

أولًا: من المقاومة إلى التوجيه بدلًا من مقاومة التقنيات الجديدة أو تجاهلها، يجب على المفتي الرشيد أن يتبنى موقفًا إيجابيًّا يسعى إلى توجيه هذه التقنيات وتسخيرها لخدمة الأهداف الشرعية.

نموذج عملي: بدلًا من منع استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتوى، يمكن للمفتي أن يشارك في تطوير هذه التطبيقات لضمان التزامها بالضوابط الشرعية.

ثانيًا: من الاستجابة إلى المبادرة بدلًا من انتظار الأسئلة والمشاكل ثم الاستجابة لها، يجب على المفتي الرشيد أن يبادر إلى دراسة التطورات التقنية وتوقع تأثيراتها وإعداد الحلول الشرعية المناسبة مسبقًا.

ثالثًا: من التفسير إلى الإبداع بدلًا من الاكتفاء بتفسير النصوص الموجودة، يجب على المفتي الرشيد أن يبدع في تطوير منهجيات جديدة وأدوات مبتكرة للتعامل مع التحديات المعاصرة.

رابعًا: من المحلية إلى العالمية بدلًا من التركيز على القضايا المحلية فقط، يجب على المفتي الرشيد أن يتطلع إلى القضايا العالمية ويسعى إلى تقديم الرؤية الإسلامية للعالم كله.

خامسًا: من الفردية إلى المؤسسية بدلًا من العمل الفردي المنعزل، يجب على المفتي الرشيد أن يعمل ضمن إطار مؤسسي متكامل يضم متخصصين في مجالات مختلفة. وإليك خارطة طريق للتحول:

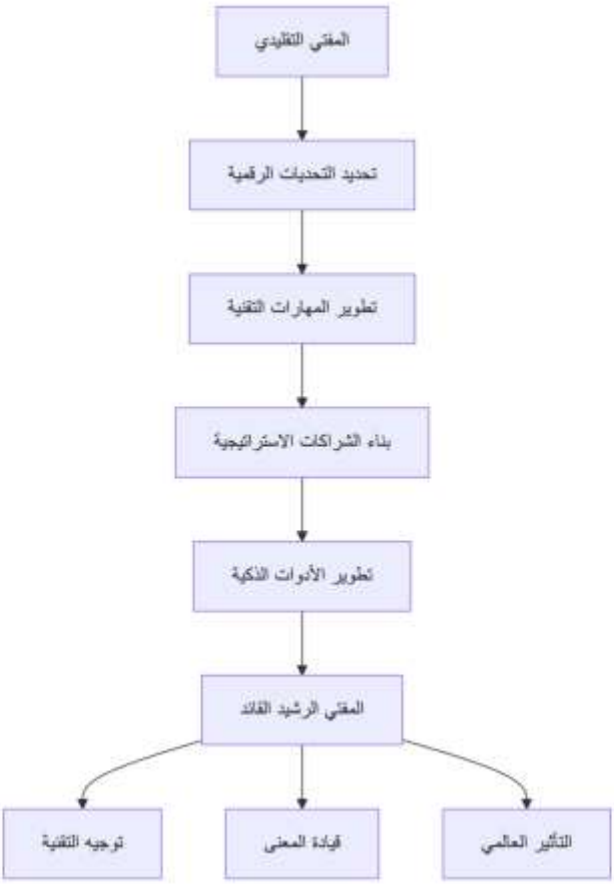

ومن خلال هذا المبحث، تبين لنا أن المرجعية الإفتائية تواجه تحديًّا حقيقيًّا في الفضاء الرقمي، حيث تتراجع سلطتها التفسيرية أمام المنصات الرقمية والخوارزميات الآلية. لكن الحل لا يكمن في المقاومة أو الانعزال، بل في إعادة التموضع من خلال هندسة هذه التقنيات قيميًّا وتوجيهها شرعيًّا.

كما أظهر المبحث أن المفتي الرشيد يجب أن يتحول من مجرد مستجيب للتطورات التقنية إلى قائد لحركة المعنى في الفضاء الرقمي، مما يتطلب تطوير مهارات جديدة وتبني استراتيجيات مبتكرة.

وبناءً على هذا الفهم لطبيعة التحدي وإمكانات الحل، ننتقل في المبحث التالي إلى دراسة البنية المهارية للإفتاء وكيفية تفعيلها في البيئة الرقمية الذكية.

المبحث الثالث: البنية المهارية للإفتاء بين التفعيل العملي والتكامل الذكي

يستكشف هذا المبحث كيفية تطبيق المهارات الإفتائية (التصوير، التكييف، الحكم، الإصدار) في البيئة الرقمية المعاصرة. ويبحث في تحديات كل مهارة وإمكانات تطويرها، مع التركيز على التكامل بين الخبرة الإنسانية والذكاء الاصطناعي، وصولًا لنموذج متطور للإفتاء الرقمي يحافظ على الأصالة الشرعية ويستفيد من التقنيات الحديثة.

المطلب الأول: مهارة التصوير والتكييف في الفضاء السيبراني

الفرع الأول: استعادة حضور الواقع في المشهد الرقمي

إن مهارة التصوير في العمل الإفتائي تمثل الخطوة الأولى والأساسية في عملية الإفتاء، حيث يقوم المفتي بتصوير المسألة المعروضة عليه تصويرًا دقيقًا وشاملًا يشمل جميع جوانبها وملابساتها. وفي الفضاء السيبراني، تكتسب هذه المهارة أبعادًا جديدة ومعقدة تتطلب تطوير آليات وأدوات متقدمة.

التحدي الرقمي في لمهارات مرحلة التصوير:

في البيئة الرقمية، يواجه المفتي تحديات جديدة في تصوير المسائل تختلف جذريًّا عن التحديات التقليدية:

التحديات التقليدية	التحديات الرقمية الجديدة
فهم لهجة المستفتي	فهم السياق الثقافي العالمي
قراءة لغة الجسد	تحليل النص المكتوب فقط
التفاعل المباشر	التواصل غير المتزامن

بيئة محلية معروفة	بيئة رقمية معقدة

- غياب التفاعل المباشر مع المستفتي، مما يحد من قدرة المفتي على فهم السياق الكامل للمسألة
- تعقد المسائل الرقمية التي تتطلب فهمًا تقنيًّا متخصصًا
- سرعة تطور التقنيات مما يجعل بعض المسائل تتغير طبيعتها بسرعة
- تداخل الجوانب التقنية والشرعية والاجتماعية في المسألة الواحدة

مثال تطبيقي: عندما يسأل مستفتٍ عن "حكم التداول بالعملات الرقمية المشفرة"، فإن المفتي يحتاج إلى فهم ليس فقط طبيعة العملة والتداول، بل أيضًا التقنية وراء البلوك تشين، وتأثيرها البيئي، والسياق الاقتصادي للمستفتي، ومدى انتشارها في بلده.

آليات استعادة حضور الواقع

لمواجهة هذه التحديات، يحتاج المفتي إلى تطوير آليات جديدة لاستعادة حضور الواقع في المشهد الرقمي:

1. التصوير التفاعلي استخدام أدوات التواصل التفاعلي لجمع معلومات أكثر تفصيلًا عن المسألة، من خلال الأسئلة المتدرجة والحوار المباشر مع المستفتي.

نموذج الأسئلة التفاعلية:

• السؤال الأولي: ما طبيعة المسألة؟ • أسئلة التعمق: ما الظروف المحيطة؟

• أسئلة السياق: ما البيئة الاجتماعية/ الاقتصادية؟

• أسئلة التحقق: هل فهمت المسألة بشكل صحيح؟

.2التصوير التشاركي إشراك متخصصين في المجالات التقنية ذات الصلة لفهم الجوانب التقنية للمسألة بدقة.

.3التصوير السياقي دراسة السياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي تحدث فيه المسألة، وليس الاكتفاء بالجوانب التقنية فقط.

.4التصوير الاستشرافي دراسة التطورات المحتملة للمسألة في المستقبل، وليس الاكتفاء بحالتها الراهنة.

أدوات التصوير الرقمي: يمكن للمفتي الاستعانة بأدوات رقمية متطورة لتحسين عملية التصوير:

نوع الأداة	الوظيفة	مثال تطبيقي
أدوات جمع البيانات	استخراج معلومات من مصادر متعددة	Google Scholar، قواعد البيانات
أدوات التحليل	تصنيف وتحليل المعلومات	أدوات الذكاء الاصطناعي
أدوات المحاكاة	فهم سيناريوهات مختلفة	برامج المحاكاة المالية
أدوات التصور	توضيح العلاقات المعقدة	مخططات ورسوم بيانية

ضوابط التصوير في البيئة الرقمية: يجب أن يخضع التصوير الرقمي لضوابط شرعية وأخلاقية صارمة:

- احترام خصوصية المستفتي وعدم تجاوز الحدود المسموحة في جمع المعلومات.

- التحقق من صحة المعلومات المجمعة وعدم الاعتماد على مصادر غير موثوقة.
- مراعاة الآداب الشرعية في التعامل مع المسائل الحساسة.
- الحفاظ على سرية المعلومات ومنع إفشائها لغير المختصين.

الفرع الثاني: إعادة إنتاج الوقائع داخل بنية معرفية مرنة

بعد تصوير المسألة، تأتي مرحلة التكييف الفقهي، وهي عملية ربط الواقعة المصورة بالأحكام الشرعية المناسبة. وفي البيئة الرقمية، تتطلب هذه المرحلة مرونة فائقة وقدرة على التعامل مع التعقيد والتداخل.

طبيعة التكييف في العصر الرقمي

التكييف الفقهي في العصر الرقمي يتميز بخصائص جديدة تتطلب منهجية متطورة:

الخصائص الجديدة:

- التعقّد: المسائل الرقمية غالبًا ما تكون معقدة ومتداخلة، تتطلب تكييفات متعددة ومتداخلة.
- السرعة: التطور السريع للتقنيات يتطلب سرعة في التكييف دون التضحية بالدقة.
- التجديد: ظهور مسائل جديدة لا نظير لها في التراث الفقهي، تتطلب اجتهادًا تجديديًّا.
- التداخل: تداخل الجوانب الشرعية والتقنية والاجتماعية في المسألة الواحدة.

مثال معاصر: مسألة "الإعلانات المدفوعة على منصات التواصل الاجتماعي" تحتاج إلى تكييف يشمل:

- أحكام البيع والشراء (الجانب التجاري(.
- أحكام الإعلان والترويج (الجانب الإعلامي(.
- أحكام المحتوى والصور (الجانب الأخلاقي(.
- أحكام استهداف الجمهور (الجانب التقني(.

البنية المعرفية المرنة: لمواجهة هذه التحديات، يحتاج المفتي إلى بناء بنية معرفية مرنة تتضمن:

.1 قاعدة معرفية متطورة تشمل النصوص الشرعية والقواعد الفقهية، والمعرفة التقنية المعاصرة، مع إمكانية التحديث المستمر

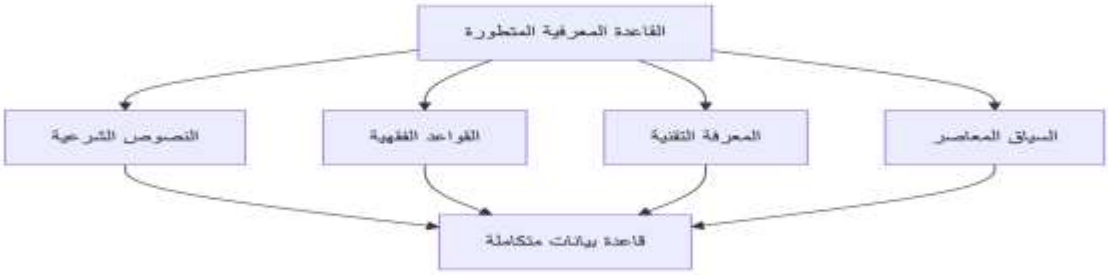

.2 منهجية تكييف مرنة تسمح بالتعامل مع المسائل الجديدة والمعقدة دون الخروج عن الضوابط الشرعية.

.3 آليات الربط والتشبيك تربط بين المسائل المختلفة وتكشف عن العلاقات والتشابهات بينها.

.4 أدوات التحليل المقارن تسمح بمقارنة المسائل الجديدة بالمسائل المشابهة في التراث الفقهي.

عملية إعادة الإنتاج المعرفي: إعادة إنتاج الواقع داخل البنية المعرفية المرنة تتم من خلال خطوات منهجية:

الخطوة	الوصف	الأدوات المساعدة
1. التحليل التفكيكي	تفكيك المسألة المعقدة إلى عناصر أساسية	خرائط ذهنية، تحليل العوامل
2. البحث عن النظائر	البحث في التراث عن مسائل مشابهة	قواعد بيانات فقهية، محركات بحث متخصصة
3. التركيب الإبداعي	تركيب حكم جديد من عدة قواعد	أدوات التفكير الناقد
4. التحقق والمراجعة	التأكد من صحة التحليل وموافقته للضوابط	مراجعة الأقران، التدقيق الآلي

التكييف التشاركي: في البيئة الرقمية، يمكن تطوير نماذج للتكييف التشاركي تشمل:

- إشراك متخصصين من مجالات مختلفة في عملية التكييف.
- استخدام منصات رقمية للتشاور والحوار حول المسائل المعقدة.
- إنشاء قواعد بيانات مشتركة للتكييفات المعتمدة.
- تطوير آليات للمراجعة الجماعية للتكييفات المقترحة.

المطلب الثاني: مهارة الحكم وبناء المعايير في مواجهة النمط الخوارزمي

الفرع الأول: إنتاج الحكم كفعل تقييمي قائم على المقاصد

إن مهارة الحكم تمثل جوهر العملية الإفتائية، حيث ينتقل المفتي من مرحلة فهم المسألة وتكييفها إلى مرحلة إصدار الحكم الشرعي المناسب. وفي مواجهة النمط الخوارزمي الذي يعتمد على المعالجة الآلية للبيانات، تبرز أهمية إنتاج الحكم كفعل تقييمي إنساني قائم على المقاصد الشرعية.

طبيعة الحكم الإفتائي مقابل المعالجة الخوارزمية:

الحكم الإفتائي يختلف جوهريًّا عن المعالجة الخوارزمية في عدة جوانب أساسية:

الحكم الإفتائي	المعالجة الخوارزمية
يراعي المقاصد الكلية	تركز على الأنماط الإحصائية
يتطلب حكمة وبصيرة	تعتمد على المعالجة الآلية
مرن ومتكيف	صارم ومحدد
يراعي الجانب الإنساني	تتعامل مع البيانات المجردة
يستوعب الاستثناءات	تطبق القواعد العامة

.1 البعد المقاصدي الحكم الإفتائي يراعي المقاصد الشرعية الكلية (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال) ولا يقتصر على التطبيق الحرفي للنصوص.

.2 الحكمة والبصيرة الحكم الإفتائي يتطلب حكمة وبصيرة في فهم الواقع وتقدير المصالح والمفاسد، وهو ما تفتقر إليه الخوارزمية.

.3 المرونة والتكييف الحكم الإفتائي يتكيف مع الظروف المختلفة ويراعي الاستثناءات والحالات الخاصة.

.4 البعد الإنساني الحكم الإفتائي يراعي الجانب الإنساني والنفسي للمستفتي ولا يتعامل معه كمجرد حالة رقمية.

آليات إنتاج الحكم مقاصديًّا: لإنتاج حكم إفتائي قائم على المقاصد، يحتاج المفتي إلى منهجية متكاملة:

.1 فهم عميق للمقاصد دراسة المقاصد الشرعية الكلية والجزئية، وفهم العلاقات بينها والتدرج في أهميتها.

تطبيق عملي: في مسألة العمل في شركة تطور ألعاب الفيديو، يحتاج المفتي إلى موازنة مقصد حفظ المال (الحاجة للرزق) مع مقصد حفظ العقل (تأثير بعض الألعاب على الأطفال) ومقصد حفظ الدين (المحتوى المخالف للشريعة).

.2 تحليل المصالح والمفاسد تقدير المصالح والمفاسد المترتبة على كل خيار متاح، وترجيح الأولى على الثانية وفق المعايير الشرعية.

.3 مراعاة الأولويات ترتيب المقاصد والمصالح حسب أهميتها، وتقديم الأهم على المهم وفق القواعد الأصولية المعتبرة.

.4 النظر في العواقب تقدير العواقب المحتملة للحكم على المدى القريب والبعيد، في الجانبين الفردي والمجتمعي.

معايير الحكم في البيئة الرقمية: في البيئة الرقمية، تحتاج عملية إنتاج الحكم إلى معايير خاصة إضافية:

- معيار الأثر الرقمي: تقدير تأثير الحكم في البيئة الرقمية وانتشاره وتفسيره.
- معيار التطبيق العملي: التأكد من قابلية الحكم للتنفيذ في البيئة الرقمية المعقدة.
- معيار الاستدامة: مراعاة التطورات التقنية المستقبلية وأثرها على الحكم.
- معيار الشمولية: مراعاة تنوع المستخدمين والسياقات في البيئة الرقمية العالمية.

الفرع الثاني: إدماج معيارية الحكم ضمن محركات القرار الذكي:

إن أحد أهم التحديات في العصر الرقمي هو كيفية إدماج معيارية الحكم الشرعي ضمن محركات القرار الذكي، بحيث تصبح هذه المحركات قادرة على مراعاة الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية في قراراتها.

تحديات الإدماج: إدماج معيارية الحكم الشرعي في محركات القرار الذكي يواجه تحديات تقنية وفقهية معقدة:

نوع التحدي	الوصف	الحل المقترح
التعقيد المفاهيمي	المفاهيم الشرعية معقدة ومتداخلة	تبسيط تدريجي مع الحفاظ على الدقة
السياقية	الأحكام تراعي السياق	تطوير خوارزميات حساسة للسياق
المرونة	الأحكام مرنة وقابلة للتكييف	أنظمة قادرة على التعلم والتكيف
التطور	الأحكام قابلة للتطوير والاجتهاد	آليات التحديث المستمر

استراتيجيات الإدماج: لمواجهة هذه التحديات، يمكن اتباع عدة استراتيجيات تقنية مبتكرة:

.1 النموذج المرحلي تقسيم عملية الحكم لمراحل متتالية ببرمجة كل منها بشكل منفصل، والتكامل في النهاية.

مراحل نموذج الحكم الذكي:

المرحلة 1: تحليل المسألة وتصنيفها. المرحلة 2: البحث عن النصوص ذات الصلة

المرحلة 3: تطبيق القواعد الفقهية . المرحلة 4: مراعاة المقاصد والمصالح

المرحلة 5: النظر في السياق والظروف. المرحلة 6: إنتاج الحكم المبدئي

المرحلة 7: المراجعة والتدقيق. المرحلة 8: إصدار الحكم النهائي

.2 الأنظمة الخبيرة تطوير أنظمة تحاكي عملية التفكير الفقهي وتطبق القواعد الشرعية وفق منهجية الفقهاء.

.3 التعلم الآلي الموجه استخدام تقنيات التعلم الآلي لتدريب النظام على الأحكام الشرعية المعتبرة من مصادر موثوقة.

.4الأنظمة الهجينة الجمع بين المعالجة الآلية والتدخل البشري في النقاط الحرجة، مما يضمن دقة أكبر.

آليات التطبيق العملي: يمكن تطبيق هذه الاستراتيجيات من خلال آليات تقنية متطورة:

- قواعد البيانات الفقهية الذكية: إنشاء قواعد بيانات شاملة للأحكام وربطها بالسياقات والأدلة.
- خوارزميات التشبيه الفقهي: تطوير خوارزميات قادرة على إيجاد أوجه الشبه بين المسائل الجديدة والمسائل المعروفة.
- أنظمة التحقق الآلي: إنشاء أنظمة للتحقق من صحة الأحكام المنتجة آليًّا قبل إصدارها.
- واجهات التفاعل الذكية: تطوير واجهات تسمح للمفتين بالتفاعل مع النظام وتوجيهه عند الحاجة.

المطلب الثالث: الإصدار وضبط الصياغة الشرعية في البيئات الرقمية

الفرع الأول: بلاغة الفتوى في الواجهات الذكية

إن مرحلة الإصدار تمثل الخطوة الأخيرة في العملية الإفتائية، حيث يتم صياغة الحكم الشرعي وتقديمه للمستفتي بطريقة واضحة ومفهومة ومؤثرة. وفي البيئات الرقمية، تكتسب هذه المرحلة أهمية خاصة نظرًا لطبيعة التواصل الرقمي وخصائصه المميزة.

خصائص التواصل الرقمي وتأثيرها على الإصدار: التواصل في البيئات الرقمية يتميز بخصائص تؤثر بشكل جذري على طريقة صياغة الفتوى:

الخاصية	التأثير على الفتوى	التكيف المطلوب
السرعة	توقع إجابات فورية	صياغة مختصرة ومكثفة
التفاعلية	إمكانية الأسئلة الإضافية	تصميم تفاعلي متدرج
التنوع	جماهير متنوعة الخلفيات	خطاب قابل للتخصيص
الانتشار	وصول لجماهير واسعة	دقة أكبر في الصياغة

مبادئ بلاغة الفتوى الرقمية: لتحقيق بلاغة فعالة في الفتوى الرقمية، يجب مراعاة مبادئ أساسية:

.1 الوضوح والبساطة استخدام لغة واضحة ومفهومة تناسب مستوى المستخدم العادي، مع تجنب التعقيدات اللغوية والمصطلحات المتخصصة.

مثال تطبيقي: بدلًا من القول "يُستحب الغُسل للجمعة بناءً على الأدلة الصحيحة"، يمكن القول "يُنصح بالاستحمام قبل صلاة الجمعة، وهذا من السنة النبوية".

.2 الإيجاز المعبر تقديم المعلومات الأساسية بطريقة مختصرة دون إخلال بالمعنى أو إهمال التفاصيل المهمة.

.3 التدرج في المعلومات تقديم المعلومات بطريقة متدرجة تبدأ بالأساسيات وتتطور تدريجيًّا نحو التفاصيل.

.4 التفاعلية والمرونة إتاحة إمكانية طرح أسئلة إضافية أو طلب توضيحات، مع إمكانية تخصيص المحتوى حسب احتياجات كل مستخدم.

أدوات البلاغة الرقمية المتطورة: يمكن الاستعانة بأدوات رقمية متطورة لتحسين بلاغة الفتوى:

الوسائط المتعددة

- استخدام النصوص والصور والفيديوهات لتوضيح المعنى.
- الرسوم البيانية لتبسيط المفاهيم المعقدة.
- الصوتيات لتحسين إمكانية الوصول.

التصميم التفاعلي

- واجهات جذابة وسهلة الاستخدام.
- تنظيم المحتوى بطريقة بصرية واضحة.
- أزرار وروابط تفاعلية للتنقل السهل.

الذكاء الاصطناعي للتخصيص

- تخصيص المحتوى حسب احتياجات كل مستخدم.
- تحليل مستوى الفهم وتكييف اللغة وفقًا له.
- اقتراح محتوى إضافي ذي صلة.

التحليل اللغوي الآلي

- استخدام أدوات التحليل اللغوي لضمان وضوح النص.
- فحص مستوى صعوبة القراءة.
- التحقق من الأخطاء اللغوية والإملائية.

الفرع الثاني: أثر مهارة الإصدار في صناعة أثر مستقر

إن الهدف النهائي من الفتوى ليس مجرد الإجابة على سؤال محدد، بل صناعة أثر مستقر في وعي المستفتي والمجتمع. وهذا الأثر يتطلب إتقان مهارة الإصدار بطريقة تضمن التأثير الإيجابي والدائم.

مفهوم الأثر المستقر للفتوى: الأثر المستقر للفتوى في البيئة الرقمية يتمثل في أبعاد متعددة:

1. التغيير السلوكي تغيير سلوك المستفتي بما يتوافق مع الحكم الشرعي، مع ضمان الالتزام طويل المدى.

.2 التكوين المعرفي إكساب المستفتي معرفة شرعية تساعده في المسائل المشابهة مستقبلًا، بناء ملكة فقهية تدريجية.

.3 التأثير المجتمعي انتشار الوعي الشرعي في المجتمع من خلال الفتوى، وتكوين رأي عام مستنير.

.4 الاستدامة الزمنية استمرار تأثير الفتوى على المدى الطويل، مقاومة النسيان والتغيير.

عوامل صناعة الأثر المستقر: لصناعة أثر مستقر، يجب مراعاة عوامل أساسية في عملية الإصدار:

.1 الإقناع العقلي والعاطفي

- تقديم الأدلة والبراهين بطريقة مقنعة ومنطقية.
- مخاطبة الجانب العاطفي والروحي للمستفتي.
- استخدام القصص والأمثلة الواقعية.

.2 التطبيق العملي الواضح

- تقديم خطوات عملية واضحة للتطبيق.
- أمثلة محددة من الواقع المعاصر.
- توضيح الفوائد المترتبة على التطبيق.

.3 المتابعة والتعزيز

- متابعة تطبيق الفتوى وتعزيز الالتزام بها

- تقديم دعم مستمر للمستفتين
- تصحيح الأخطاء في التطبيق

آليات قياس الأثر في البيئة الرقمية: في البيئة الرقمية، يمكن قياس أثر الفتوى من خلال مؤشرات كمية وكيفية:

المؤشر	طريقة القياس	الدلالة
مؤشرات التفاعل	عدد المشاهدات والتعليقات والمشاركات	مدى الانتشار
تحليل المحتوى	تحليل التعليقات والاستفسارات	مستوى الفهم والقبول
الاستطلاعات	استطلاعات دورية للمتابعين	مدى التطبيق العملي
المتابعة طويلة المدى	تتبع السلوك عبر الزمن	استدامة الأثر

تطوير مهارة الإصدار الرقمي: *تطوير مهارة الإصدار في البيئة الرقمية يتطلب استراتيجية شاملة:*

1. التدريب المستمر

- برامج تدريبية متخصصة في التواصل الرقمي.
- ورش عمل عملية على استخدام الأدوات الرقمية.
- تطوير مهارات الكتابة للوسائط المختلفة.

2. التعلم من التجربة

- تحليل نتائج الفتاوى السابقة والتعلم منها.

- دراسة حالات النجاح والفشل.
- تحسين الأساليب بناءً على التغذية الراجعة.

.3 التعاون مع المتخصصين

- التعاون مع خبراء التواصل والإعلام الرقمي.
- الاستفادة من خبرات التسويق الرقمي الحلال.
- إشراك مصممي المحتوى والواجهات.

.4التطوير التقني المستمر

- استخدام أحدث التقنيات لتحسين عملية الإصدار.
- تطوير أدوات مساعدة للصياغة والمراجعة.
- الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في التحسين.

من خلال استكشاف البنية المهارية للإفتاء في البيئة الرقمية، تبين لنا أن كل مهارة من المهارات الأربع (التصوير، التكييف، الحكم، الإصدار) تحتاج إلى تطوير وتكييف خاص ليتناسب مع التحديات والإمكانات الرقمية الجديدة.كما أظهر المبحث أن التكامل بين الخبرة الإنسانية والذكاء الاصطناعي ممكن ومفيد، شريطة أن يبقى المفتي في موقع القيادة والتوجيه، وأن تُستخدم التقنية كأداة مساعدة وليس كبديل.

وبناءً على هذا الفهم العملي للمهارات الإفتائية، ننتقل في المبحث التالي إلى دراسة النموذج الحضاري للإفتاء كإطار شامل لإعادة هندسة العلاقة مع الذكاء الاصطناعي على أسس حضارية متينة.

المبحث الرابع: النموذج الحضاري للإفتاء كإطار لإعادة هندسة العلاقة مع الذكاء الاصطناعي

يقدم هذا المبحث النموذج الحضاري للإفتاء كإطار نظري وعملي متكامل لإعادة هندسة العلاقة مع الذكاء الاصطناعي. ويستكشف المبحث شجرة الإفتاء الحضاري بعناصرها الأربعة (الجذور القيمية، الساق المهارية، الأغصان التأثيرية، الثمار العملية)، ويبحث في امتدادها المجتمعي، وصولًا إلى تحقيق التكامل المنشود بين المرجعية الشرعية والآلة التقنية والمجتمع الإنساني.

المطلب الأول: قراءة تركيبية لشجرة الإفتاء الحضاري

الفرع الأول: الجذور القيمية كضامن لرسوخ الفعل

إن نموذج الإفتاء الحضاري يقوم على تصور شجرة متكاملة تتكون من جذور وساق وأغصان وثمار، وكل عنصر من هذه العناصر يلعب دورًا محوريًّا في ضمان فاعلية النموذج واستدامته. والجذور القيمية تمثل الأساس الذي يضمن رسوخ الفعل الإفتائي وثباته أمام التحديات المعاصرة.

البنية الأساسية لشجرة الإفتاء الحضاري

طبيعة الجذور القيمية في النموذج الحضاري

الجذور القيمية في نموذج الإفتاء الحضاري تتمثل في المنظومة القيمية الإسلامية الشاملة التي تحكم العمل الإفتائي وتوجهه. وهذه الجذور تشمل أربعة أنواع رئيسية من القيم:

أولًا: القيم العقدية تتأسس على الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر، والتسليم لشرع الله، والثقة في حكمة التشريع الإسلامي. يتأسس الإفتاء الحضاري على منظومة عقدية تُعلي من شأن التسليم لله وثقة العبد في حكمته وتشريعاته. وهذا ما قرره الله تعالى في قوله: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا} [النساء: 65]. فلا مشروعية لإفتاءٍ يُقصي النص أو يَستبدل به مخرجات خوارزميات فاقدة للمرجعية، لأن الأصل في الفتوى هو الاحتكام للوحي والتسليم لحكم الله، لا مجرد استقراء البيانات.

التطبيق في العصر الرقمي	المثال العملي
أولوية النصوص الشرعية في البرمجة	برمجة قواعد البيانات لتعطي أولوية للقرآن والسنة
رفض التقنيات المتعارضة مع العقيدة	رفض أنظمة تعتمد على التنجيم أو العرافة
ضمان التوافق العقدي للمحتوى	فحص المخرجات للتأكد من سلامتها العقدية

ثانيًا: القيم الأخلاقية تشمل العدل والرحمة والحكمة والصدق والأمانة والتواضع وحسن الخلق.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((اللهُمَّ مَنْ ولِيَ من أمْرِ أُمَّتِي شيئًا فَشَقَّ عليهم فاشْقُقْ علَيهِ، ومَنْ ولِيَ من أمرِ أُمَّتِي شيئًا فَرَفَقَ بِهِمْ فارْفُقْ بِهِ))([1]).

تطبيق معاصر: في تطوير روبوت محادثة للفتوى، يجب برمجته ليكون صبورًا مع المستفتين، ولا يظهر تضجرًا من الأسئلة المتكررة، ويراعي الحالة النفسية للسائل.

ثالثًا: القيم المنهجية تتجلى في التزام الدقة العلمية، والموضوعية، والشمولية، والتوازن، والاعتدال، وهي ضرورات عقلية وشرعية في عملية الإفتاء. قال تعالى: {وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا} [لبقرة: 143]، ومن الحديث الشريف: ((إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملًا أن يُتقنه))[2].

فالاجتهاد الرشيد لا يستقيم دون منهجية وسطية ومتقنة، تحسن الموازنة بين النص والواقع، وتراعي المقاصد، وهو ما لا توفره النماذج الحاسوبية المجرّدة، التي قد تُخرِج أحكامًا بلا إدراكٍ للسياق أو اعتبارٍ للعواقب.

---

[1]) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم 1828.

رابعًا: القيم الحضارية تشمل خدمة الإنسان وتحقيق مصالحه ودرء المفاسد عنه، والسعي لعمارة الأرض. ينطلق الإفتاء الحضاري من تصور أنّ الشريعة جاءت لخدمة الإنسان وعمارة الأرض، وليس لتعطيل مصالحه أو عزل الواقع عن النص.

قال تعالى: {وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} [هود: 61]، كما تقرر القاعدة النبوية المشهورة في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((لا ضرر ولا ضرار))[3].

وظائف الجذور القيمية في النموذج الرقمي: الجذور القيمية تؤدي وظائف حيوية في النموذج الحضاري للإفتاء، خاصة في مواجهة التحديات الرقمية:

الوظيفة	التطبيق التقليدي	التطبيق الرقمي
التأسيس والتوجيه	وضع القواعد الأساسية للإفتاء	برمجة القيم في الأنظمة الذكية
الضبط والمراجعة	مراجعة الفتاوى من العلماء	أنظمة فحص آلي للمخرجات
الثبات والاستقرار	الحفاظ على الثوابت الشرعية	مقاومة التحيز الخوارزمي
التجديد والتطوير	الاجتهاد في النوازل	تطوير الأنظمة وفق المستجدات

الجذور القيمية في مواجهة التحدي التقني: في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي، تلعب الجذور القيمية دورًا حاسمًا في:

1. **حماية الهوية الإسلامية** حماية الهوية الإسلامية للعمل الإفتائي من الذوبان في التقنية أو التأثر بالقيم الغربية المبرمجة في الأنظمة.

2. **توجيه التقنية نحو الخير** توجيه استخدام التقنية بما يخدم القيم الإسلامية ويحقق مقاصد الشريعة.

3. **ضبط عمليات التطوير** ضبط عمليات التطوير التقني بما لا يتعارض مع الثوابت الشرعية أو يؤدي إلى مفاسد.

4. **تقييم النتائج بالمعايير الشرعية** تقييم نتائج استخدام التقنية وفق المعايير القيمية الإسلامية وليس فقط المعايير التقنية.

الفرع الثاني: الساق المهارية كجسر للربط بين الفقه والواقع

الساق المهارية في شجرة الإفتاء الحضاري تمثل الجسر الذي يربط بين الجذور القيمية والثمار العملية، وهي تتكون من المهارات الأربع الأساسية للإفتاء: التصوير والتكييف والحكم والإصدار.

طبيعة الساق المهارية وخصائصها: السياق المهارية تتميز بخصائص جوهرية تجعلها قادرة على الربط الفعال بين النظرية والتطبيق:

الخاصية	الوصف	التطبيق في البيئة الرقمية
التكامل	المهارات الأربع تعمل كمنظومة واحدة	تصميم أنظمة تدمج المراحل الأربع
المرونة	قابلة للتكيف مع المستجدات	خوارزميات قادرة على التعلم
القابلية للتطوير	يمكن تحسينها باستمرار	تحديث النظم وفق التطورات الجديدة
الشمولية	تغطي جميع جوانب العملية الإفتائية	نظم شاملة لا تهمل أي مرحلة

تطوير المهارات الأربع في السياق الرقمي:

1. مهارة التصوير الرقمي تطوير قدرة المفتي على فهم المسائل الرقمية المعقدة وتصويرها بدقة.

مكونات التصوير الرقمي المتطور:

• الفهم التقني: إدراك طبيعة التقنيات المعاصرة.

• التحليل السياقي: فهم البيئة الرقمية المحيطة.

• التواصل التفاعلي: استخدام أدوات رقمية للحصول على معلومات إضافية.

• التوثيق الدقيق: حفظ وتصنيف المعلومات رقميًّا.

2. مهارة التكييف الذكي تطوير القدرة على ربط المسائل الرقمية بالأحكام الشرعية باستخدام أدوات ذكية.

مثال تطبيقي: في مسألة "العمل كمؤثر على منصات التواصل"، يحتاج المفتي إلى تكييف متعدد الأبعاد:

-البعد المهني: هل هو عمل أم تجارة؟ -البعد الإعلامي: ما طبيعة المحتوى المقدم؟

-البعد الاجتماعي: ما تأثيره على المجتمع؟ -البعد الاقتصادي: كيف يتم التمويل والربح؟

3. مهارة الحكم المقاصدي تطوير القدرة على إصدار أحكام تراعي المقاصد الشرعية في البيئة الرقمية المعقدة.

4. مهارة الإصدار التفاعلي تطوير القدرة على إصدار الفتاوى بطرق تفاعلية تناسب البيئة الرقمية.

وظائف الساق المهارية في النموذج الحضاري: الساق المهارية تؤدي وظائف حيوية في تحويل القيم إلى أفعال مؤثرة:

1. الترجمة العملية ترجمة القيم النظرية إلى ممارسات إفتائية عملية يمكن تطبيقها رقميًّا.

2. التطبيق المتوازن تطبيق المبادئ النظرية على الواقع العملي مع مراعاة التوازن والاعتدال.

3. التوسط الحكيم التوسط بين النظرية المجردة والتطبيق العملي المباشر.

4. التطوير المستمر تطوير آليات جديدة للتعامل مع المستجدات التقنية والاجتماعية.

تطوير الساق المهارية في العصر الرقمي: في العصر الرقمي، تحتاج الساق المهارية إلى تطوير وتحديث مستمر:

1. دمج التقنية بالمهارات التقليدية

- استخدام الذكاء الاصطناعي في مرحلة التصوير لتحليل المعلومات.
- توظيف قواعد البيانات الذكية في مرحلة التكييف.
- الاستعانة بأنظمة دعم القرار في مرحلة الحكم.
- استخدام منصات رقمية متطورة في مرحلة الإصدار.

2. تطوير أدوات ومنهجيات جديدة

- أدوات تحليل النصوص باللغة العربية.

- منصات تفاعلية للحوار مع المستفتين.
- أنظمة إدارة المعرفة الفقهية.
- تطبيقات الهاتف المحمول للفتوى.

3. التدريب المستمر للمفتين

- برامج تدريبية على استخدام التقنيات الحديثة.
- ورش عمل في تحليل المسائل الرقمية.
- دورات في التواصل الرقمي الفعال.
- تدريب على أخلاقيات التقنية في الإفتاء.

4. التقييم والتحسين المستمر

- وضع معايير لقياس فعالية المهارات الرقمية.
- تقييم دوري لأداء المفتين في البيئة الرقمية.
- تحسين الأدوات والمنهجيات بناءً على النتائج.
- تطوير مؤشرات أداء خاصة بالإفتاء الرقمي.

المطلب الثاني: الامتداد المجتمعي للفتوى الرشيدة في بيئة رقمية

الفرع الأول: من الأغصان إلى الثمار، أثر الفتوى في الوعي

إن الهدف النهائي للإفتاء الحضاري ليس مجرد إصدار الأحكام، بل تحقيق أثر إيجابي في الوعي الفردي والجماعي. وهذا الأثر يتمثل في الأغصان والثمار في شجرة الإفتاء الحضاري.

الأغصان كآليات التأثير في البيئة الرقمية: الأغصان في شجرة الإفتاء الحضاري تمثل آليات التأثير المختلفة، وفي البيئة الرقمية تكتسب هذه الآليات خصائص جديدة:

آلية التأثير	التطبيق التقليدي	التطبيق الرقمي المطور
التعليم والتربية	دروس في المساجد	منصات التعلم الإلكتروني التفاعلية
التوجيه والإرشاد	المقابلات الشخصية	روبوتات المحادثة الذكية
التصحيح والتقويم	الخطب والمحاضرات	حملات رقمية منظمة
التطوير والتجديد	الكتب والمؤلفات	المحتوى الرقمي التفاعلي

1. التعليم والتربية الرقمية نشر المعرفة الشرعية وتربية الوعي الديني من خلال منصات رقمية متطورة.

نموذج تطبيقي: منصة تعليمية تستخدم الذكاء الاصطناعي لتخصيص المحتوى الفقهي حسب مستوى المتعلم وخلفيته الثقافية، مع إمكانية التفاعل المباشر مع المفتين المتخصصين.

2. التوجيه والإرشاد التفاعلي توجيه الناس نحو السلوك الصحيح من خلال أدوات رقمية تفاعلية ذكية.

3. التصحيح والتقويم الاستباقي تصحيح المفاهيم الخاطئة وتقويم الممارسات المنحرفة بطريقة استباقية قبل انتشارها.

4. التطوير والتجديد المستمر تطوير الفكر الإسلامي وتجديد الخطاب الديني ليواكب التطورات المعاصرة.

الثمار كنتائج عملية في المجتمع الرقمي: الثمار تمثل النتائج العملية للعمل الإفتائي في المجتمع الرقمي المعاصر:

1. الوعي الشرعي الرقمي رفع مستوى الوعي الشرعي في المجتمع الرقمي، بحيث يصبح المسلمون قادرين على:

- التمييز بين المصادر الموثوقة وغير الموثوقة.

- فهم الأحكام الشرعية للتقنيات الجديدة.
- التعامل بحكمة مع المعلومات الدينية المنتشرة رقميًّا.

.2 السلوك القويم المعاصر تحسين السلوك الفردي والجماعي في البيئة الرقمية، مما يشمل:

- الالتزام بآداب التواصل الرقمي.
- استخدام التقنية لتحقيق المصالح المشروعة.
- تجنب المفاسد الرقمية والتحذير منها.

3. الاستقرار المجتمعي الرقمي تحقيق الاستقرار والتماسك المجتمعي في الفضاء الرقمي من خلال:

- مواجهة الفتن الرقمية بالحكمة.
- تعزيز قيم التسامح والحوار.
- مقاومة التطرف والغلو الرقمي.

4. التقدم الحضاري المتوازن المساهمة في التقدم الحضاري للأمة من خلال:

- الابتكار التقني المنضبط أخلاقيًّا.
- القيادة الفكرية في القضايا المعاصرة.
- تقديم نموذج حضاري متكامل للعالم.

التحديات الرقمية في تحقيق الأثر المجتمعي: في البيئة الرقمية، تواجه عملية تحقيق الأثر المجتمعي تحديات جديدة تتطلب استراتيجيات مبتكرة:

التحدي	الوصف	الاستراتيجية المقترحة
تشتت الانتباه	صعوبة جذب انتباه الجمهور في بيئة مليئة بالمشتتات	محتوى جذاب ومختصر ومؤثر
سرعة النسيان	سرعة نسيان المحتوى في البيئة الرقمية	تكرار مدروس وتذكير ذكي
التفسير الخاطئ	إمكانية تفسير المحتوى بطريقة خاطئة	وضوح في الصياغة وأمثلة توضيحية
المعلومات المضللة	انتشار معلومات مضللة تتعارض مع الفتاوى الصحيحة	حملات تصحيح استباقية

الفرع الثاني: الفتوى كمكوّن من مكونات الصمود الثقافي

إن الفتوى في العصر الرقمي تلعب دورًا مهمًّا في الصمود الثقافي للأمة الإسلامية أمام التحديات الحضارية المعاصرة، خاصة في البيئة الرقمية التي تتميز بالانفتاح اللامحدود والتأثير المتبادل بين الثقافات.

مفهوم الصمود الثقافي في العصر الرقمي:

الصمود الثقافي في البيئة الرقمية يعني قدرة الأمة على الحفاظ على هويتها الثقافية والدينية أمام التحديات الرقمية الجديدة، مع القدرة على التفاعل الإيجابي مع المستجدات والاستفادة منها دون ذوبان أو انحراف.

أبعاد الصمود الثقافي الرقمي

1. البعد الهوياتي الحفاظ على الهوية الإسلامية المميزة في الفضاء الرقمي العالمي.

2. البعد المعرفي تطوير مصادر معرفة إسلامية رقمية موثوقة وعالية الجودة.

3. البعد التفاعلي القدرة على التفاعل الإيجابي مع الثقافات الأخرى دون تنازل عن الثوابت.

4. البعد الإبداعي الإبداع في تطوير أدوات وأساليب رقمية تخدم الثقافة الإسلامية.

دور الفتوى في تعزيز الصمود الثقافي

الفتوى تساهم في الصمود الثقافي من خلال عدة آليات مترابطة:

1. حماية الهوية الإسلامية

- وضع ضوابط شرعية لاستخدام التقنيات الحديثة.
- تحديد الحدود المقبولة للتفاعل مع الثقافات الأخرى.
- توضيح المبادئ الإسلامية في التعامل مع القضايا المعاصرة.

مثال عملي: إصدار فتاوى تنظم استخدام المسلمين لمنصات التواصل الاجتماعي، بحيث تحافظ على القيم الإسلامية وتستفيد من إيجابيات هذه المنصات.

2. توجيه التفاعل الحضاري

- وضع معايير للتفاعل المقبول مع الثقافات الأخرى.
- تحديد مجالات التعاون والاستفادة المتبادلة.
- رسم حدود واضحة لما لا يمكن القبول به.

3. تطوير خطاب إسلامي معاصر

- صياغة خطاب ديني يواكب التطورات العصرية.
- استخدام لغة مفهومة للأجيال الجديدة.
- توظيف الوسائل الرقمية لنشر الخطاب الصحيح.

4. بناء مناعة ثقافية

- تطوير قدرة المسلمين على نقد المحتوى الرقمي.
- تعزيز الثقة في المصادر الإسلامية الأصيلة.
- بناء مقاومة ضد التأثيرات السلبية.

استراتيجيات تعزيز دور الفتوى في الصمود الثقافي: لتعزيز دور الفتوى في الصمود الثقافي، يمكن اتباع استراتيجيات متكاملة:

1. التأصيل العلمي المعاصر

- ربط الفتاوى بالمصادر الشرعية الأصيلة
- تطوير منهجيات معاصرة للاستدلال والاستنباط
- الاستفادة من التراث الفقهي الغني في معالجة القضايا الجديدة

2. التجديد المنهجي المنضبط

- تجديد منهجيات الإفتاء لتواكب العصر دون انحراف
- تطوير أدوات جديدة للتعامل مع المسائل الرقمية
- الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في الطرح

3. التواصل الفعّال متعدد القنوات

- استخدام جميع الوسائل الرقمية المتاحة للوصول للجمهور
- تطوير محتوى مناسب لكل منصة ولكل شريحة
- التفاعل المستمر مع الجمهور والإجابة على استفساراتهم

4. التعاون المؤسسي الاستراتيجي

- تعزيز التعاون بين المؤسسات الدينية والثقافية والتقنية
- إنشاء شبكات تعاون إقليمية وعالمية
- تبادل الخبرات والتجارب الناجحة

المطلب الثالث: التكامل بين المرجعية والآلة والمجتمع

الفرع الأول: ضبط التفاعل الثلاثي بوصفه منهجًا حضاريًّا

إن التحدي الأكبر في العصر الرقمي هو تحقيق التكامل الصحيح بين المرجعية الشرعية، والآلة التقنية، والمجتمع الإنساني، بحيث يخدم كل عنصر الآخرين ويتكامل معهم لتحقيق الأهداف الحضارية المنشودة.

طبيعة التفاعل الثلاثي وتعقيداته: التفاعل بين المرجعية والآلة والمجتمع يتميز بطبيعة معقدة تتطلب فهمًا عميقًا ومنهجية دقيقة:

خاصية التفاعل	الوصف	التحدي المطلوب
التعقيد المتزايد	العلاقة معقدة ومتشابكة بين العناصر الثلاثة	وضع نماذج تفسيرية مبسطة
الديناميكية المستمرة	العلاقة متغيرة وتتطور باستمرار	آليات تكيف مرنة
التأثير المتبادل	كل عنصر يؤثر في الآخرين ويتأثر بهم	توازن دقيق في العلاقات

الحاجة للتوازن	تحتاج إلى توازن دقيق لتحقيق النتائج المرجوة	معايير دقيقة للقياس والتقييم

نموذج التفاعل الثلاثي المتوازن

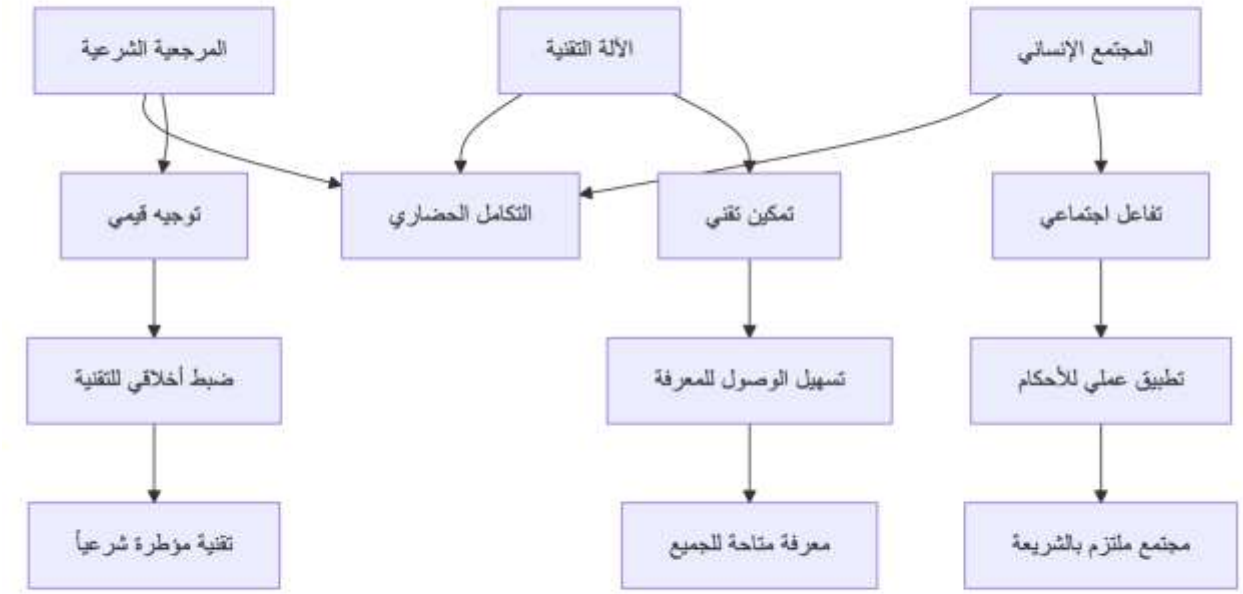

مبادئ الضبط الحضاري للتفاعل الثلاثي لضبط التفاعل الثلاثي وفق منهج حضاري إسلامي، يجب مراعاة مبادئ أساسية:

1. أولوية المرجعية الشرعية المرجعية الشرعية لها الأولوية في التوجيه والضبط، فهي المصدر الأساسي للقيم والمعايير.

تطبيق عملي: في تطوير تطبيق للفتوى، يجب أن تكون النصوص الشرعية والقواعد الفقهية هي المرجع الأساسي، وتأتي التقنية كأداة مساعدة، ويكون المجتمع هو المستفيد النهائي.

2. الاستفادة المثلى من التقنية الاستفادة القصوى من إمكانات التقنية دون الوقوع في التبعية أو فقدان السيطرة عليها.

3. خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه توجيه التفاعل لخدمة المجتمع وتحقيق مصالحه الدنيوية والأخروية.

.4 التوازن والاعتدال تحقيق التوازن بين العناصر الثلاثة دون إفراط أو تفريط أو طغيان أحدها على الآخرين.

آليات التطبيق العملي للتكامل: يمكن تطبيق هذه المبادئ من خلال آليات عملية محددة:

1. وضع الضوابط الشرعية الدقيقة

- تطوير معايير شرعية واضحة لاستخدام التقنية
- وضع حدود شرعية للتطوير التقني
- إنشاء هيئات شرعية لمراقبة التطبيقات التقنية

2. التدريب والتأهيل المتخصص

- تدريب المفتين على التعامل مع التفاعل الثلاثي
- تأهيل المطورين على فهم المتطلبات الشرعية

- تثقيف المجتمع على الاستخدام الأمثل للتقنية

3. المراقبة والتقييم المستمر

- وضع نظم مراقبة لضمان الالتزام بالضوابط
- تقييم دوري لفعالية التفاعل
- تصحيح المسار عند الحاجة

4. التطوير والتحسين التدريجي

- تطوير الآليات والمنهجيات باستمرار
- التحسين المستمر بناءً على النتائج والتجارب
- الاستفادة من التقنيات الجديدة بما يخدم الأهداف

الفرع الثاني: بدائل الاستقالة من الفضاء العام؛ من الانعزال إلى التوجيه

إن أحد أخطر ردود الفعل على تحديات العصر الرقمي هو الاستقالة من الفضاء العام والانغلاق عن التطورات التقنية، وهذا الموقف لا يحل المشكلة بل يفاقمها، لذلك يجب البحث عن بدائل إيجابية تتمثل في التوجيه والقيادة.

مخاطر الاستقالة والانعزال: الاستقالة من الفضاء العام تحمل مخاطر جسيمة على مستوى الفرد والمجتمع:

المخاطر على الفرد	المخاطر على المجتمع	المخاطر على الأمة

فقدان التأثير الشخصي	تهميش الصوت الإسلامي	ضعف القيادة الحضارية
العزلة الثقافية	انتشار القيم البديلة	فقدان الريادة العالمية
التأخر المعرفي	تفكك النسيج الاجتماعي	التبعية الحضارية
ضعف القدرة على التكيف	غياب المرجعية الشرعية	انحسار التأثير الإسلامي

استراتيجية التوجيه والقيادة كبديل حضاري بدلًا من الاستقالة، يجب تبني استراتيجية التوجيه والقيادة التي تقوم على مبادئ أساسية:

1. الحضور الفاعل في الفضاء الرقمي

- إنشاء محتوى إسلامي عالي الجودة
- التفاعل الإيجابي مع المجتمع الرقمي
- قيادة النقاشات حول القضايا المهمة

نموذج ناجح: منصة "الأزهر الشريف" الرقمية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتقدم محتوى ديني موثوق بلغات متعددة، وتتفاعل مع الجمهور العالمي.

2. التأثير الإيجابي في الرأي العام

- تشكيل وعي إسلامي صحيح في المجتمع
- مواجهة الأفكار المنحرفة بالحجة والبرهان

- تقديم البدائل الإسلامية للحلول المطروحة

3. القيادة الحكيمة للتطورات التقنية

- المشاركة في تطوير التقنيات الجديدة
- وضع المعايير الأخلاقية للتطوير التقني
- توجيه التقنية نحو خدمة الإنسانية

4. التوجيه البناء للمجتمع

- إرشاد المجتمع نحو الاستخدام الأمثل للتقنية
- تعزيز القيم الإيجابية في التعامل الرقمي
- بناء مجتمع رقمي ملتزم بالأخلاق الإسلامية

أدوات التوجيه والقيادة الرقمية

يمكن استخدام أدوات متنوعة للتوجيه والقيادة في الفضاء الرقمي:

1. المحتوى الجذاب والمؤثر

- إنتاج محتوى إبداعي يجمع بين الجودة والأصالة
- استخدام الوسائط المتعددة لإيصال الرسالة
- تنويع أشكال المحتوى ليناسب الجماهير المختلفة

أنواع المحتوى الرقمي المؤثر:

• المقالات التفاعلية • الفيديوهات القصيرة • البودكاست المتخصص

• الإنفوجرافيك التعليمي• التطبيقات التفاعلية • الألعاب التعليمية

2. التفاعل المباشر مع الجمهور

- إجراء جلسات أسئلة وأجوبة مباشرة
- الرد على التعليقات والاستفسارات
- إنشاء مجتمعات رقمية متفاعلة

3. الشراكات الاستراتيجية

- التعاون مع المؤسسات التعليمية والتقنية
- إقامة شراكات مع المؤثرين الإيجابيين
- التنسيق مع المنظمات الإسلامية العالمية

4. الابتكار والتجديد المستمر

- تطوير أساليب جديدة للتواصل والتأثير
- الاستفادة من التقنيات الناشئة
- التحديث المستمر للمحتوى والأدوات

مؤشرات نجاح استراتيجية التوجيه والقيادة: لقياس نجاح استراتيجية التوجيه والقيادة، يمكن استخدام مؤشرات متنوعة:

المؤشر	طريقة القياس	الهدف المنشود
مدى الوصول	عدد المتابعين والمشاهدين	وصول أوسع للرسالة الإسلامية
عمق التأثير	تحليل التفاعل والتعليقات	تغيير حقيقي في الوعي والسلوك
استدامة الأثر	متابعة طويلة المدى للجمهور	تأثير دائم وليس مؤقت
التطور النوعي	تحسن في جودة النقاش والحوار	رفع مستوى الوعي العام

خلاصة المبحث والانتقال للمبحث التالي

من خلال استكشاف النموذج الحضاري للإفتاء، تبين لنا أن هذا النموذج يوفر إطارًا متكاملًا وعمليًّا لإعادة هندسة العلاقة مع الذكاء الاصطناعي. فالجذور القيمية تضمن الثبات على المبادئ، والساق المهارية توفر الأدوات العملية، والأغصان والثمار تحقق التأثير المجتمعي المطلوب.

كما أظهر المبحث أن التكامل بين المرجعية الشرعية والآلة التقنية والمجتمع الإنساني ليس مجرد هدف نظري، بل ضرورة عملية يمكن تحقيقها من خلال استراتيجيات واضحة وأدوات متطورة.

وبناءً على هذا الإطار النظري الشامل، ننتقل في المبحث الأخير إلى التطبيقات العملية والتوصيات الإجرائية لتفعيل دور المفتي الرشيد في الفضاء الذكي، وتحويل هذه المفاهيم النظرية إلى واقع ملموس قابل للتنفيذ.

المبحث الخامس: التطبيقات والتوصيات في تفعيل دور المفتي الرشيد في الفضاء الذكي

يقدم هذا المبحث الختامي تطبيقات عملية شاملة لتفعيل دور المفتي الرشيد في العصر الرقمي، من خلال دليل تأهيلي متكامل، ونماذج للفتوى الذكية المحكومة بالقيم الشرعية، وتصور مؤسسي شامل للإفتاء الرقمي. كما يختتم بتوصيات استراتيجية قابلة للتنفيذ على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، مما يحول المفاهيم النظرية التي طُرحت في المباحث السابقة إلى خارطة طريق عملية للمستقبل.

المطلب الأول: الدليل التأهيلي لبناء المفتي الرشيد في العصر الرقمي

الفرع الأول: مناهج التدريب على المهارات الإفتائية

إن بناء المفتي الرشيد في العصر الرقمي يتطلب تطوير مناهج تدريبية متطورة تجمع بين التكوين الشرعي التقليدي والمهارات الرقمية المعاصرة. وهذه المناهج يجب أن تكون شاملة ومتدرجة ومرنة لتواكب التطورات السريعة في المجال التقني.

الإطار العام لمنهج التأهيل المتكامل

المحاور الأساسية للتدريب

المحور الأول: التكوين الشرعي المتقدم تعميق المعرفة بالنصوص الشرعية والقواعد الفقهية والأصولية، مع التركيز على فقه النوازل والمستجدات التقنية.

المكون	المحتوى الأساسي	التطبيق الرقمي	المدة المقترحة
علوم القرآن	التفسير المقاصدي للنصوص	تطبيقات تفسير تفاعلية	120 ساعة
علوم الحديث	منهجية التعامل مع النصوص النبوية	قواعد بيانات الأحاديث الذكية	80 ساعة
الفقه وأصوله	قواعد الاستنباط والقياس	أنظمة القياس الفقهي الآلي	150 ساعة

المقاصد الشرعية	تطبيق المقاصد في النوازل المعاصرة	نماذج محاكاة المقاصد	100 ساعة

مثال تدريبي عملي: ورشة "فقه المعاملات الرقمية" تجمع بين دراسة النصوص الشرعية حول البيع والشراء، وفهم آليات التجارة الإلكترونية، وتطبيق القواعد الفقهية على منصات التداول الرقمي.

المحور الثاني: الثقافة التقنية المتخصصة إكساب المفتين فهمًا أساسيًّا للتقنيات الحديثة وآليات عملها وإمكاناتها ومحدوديتها، مع التركيز على التقنيات ذات الصلة بالعمل الإفتائي.

1. أساسيات علوم الحاسوب

- مفاهيم البرمجة الأساسية. – قواعد البيانات ومعالجة المعلومات
- الشبكات والإنترنت. –أمن المعلومات والخصوصية

2. الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي

- مبادئ الذكاء الاصطناعي. –معالجة اللغات الطبيعية
- خوارزميات التعلم الآلي. – تحيزات الخوارزميات وكيفية تجنبها

3. تقنيات الإفتاء الرقمي

- أنظمة إدارة المحتوى الشرعي. – تطبيقات الفتوى التفاعلية
- منصات التعلم الإلكتروني الديني. – أدوات التحليل والإحصاء

المحور الثالث: المهارات الإفتائية المطورة التدريب المكثف على مهارات التصوير والتكييف والحكم والإصدار، مع تطبيقها على حالات عملية متنوعة في البيئة الرقمية.

مهارة التصوير الرقمي المتقدم:

برنامج تدريبي: "إتقان التصوير الإفتائي الرقمي"

المدة: 40 ساعة تدريبية

الوحدة الأولى (10 ساعات):

• تحليل النصوص الرقمية .• فهم السياق الافتراضي.• جمع المعلومات من مصادر متعددة

الوحدة الثانية (15 ساعة):

• التفاعل مع المستفتين رقميًّا. • إدارة الحوار الافتراضي. • تقنيات طرح الأسئلة التوضيحية

الوحدة الثالثة (15 ساعة):

• توثيق وتصنيف المسائل. • استخدام أدوات التصوير الرقمي. • تطبيقات عملية على حالات حقيقية

المحور الرابع: مهارات التواصل الرقمي تدريب المفتين على أساليب التواصل الفعال في البيئة الرقمية، بما يشمل الكتابة والتصميم والتفاعل عبر منصات مختلفة.

منهجيات التدريب المبتكرة

1. التدريب التفاعلي المدمج استخدام أساليب التدريب التفاعلي التي تشرك المتدربين في العملية التعليمية، مع دمج التعلم الحضوري والإلكتروني.

نموذج تطبيقي: منصة تدريبية تفاعلية تحاكي بيئة الإفتاء الرقمي، حيث يتدرب المفتون على حالات افتراضية بإشراف خبراء، مع إمكانية التقييم الفوري والتغذية الراجعة.

2. المحاكاة العملية المتقدمة إجراء محاكاة لحالات إفتائية حقيقية في بيئة رقمية محكمة، مع قياس الأداء وتطوير المهارات.

3. التعلم التشاركي بين المتدربين تشجيع التعلم التشاركي بين المتدربين من خلال المشاريع الجماعية وورش العمل التعاونية.

4. التعلم المستمر والتطوير الذاتي إنشاء برامج للتعلم المستمر تواكب التطورات الجديدة في المجالين الشرعي والتقني.

الفرع الثاني: مؤشرات الجودة لتكوين الذات المفتية الرقمية

لضمان جودة تكوين المفتي الرشيد في العصر الرقمي، يجب وضع مؤشرات واضحة ومحددة لقياس مستوى التأهيل والكفاءة في جميع الجوانب المطلوبة.

إطار التقييم الشامل للمفتي الرقمي

محور التقييم	المؤشرات الأساسية	أدوات القياس	المعيار المطلوب
الكفاءة الشرعية	عمق المعرفة، دقة الاستنباط، فهم المقاصد	اختبارات عملية، دراسات حالة	85٪ كحد أدنى
الكفاءة التقنية	الفهم التقني، الاستخدام الفعال، التكيف	مشاريع تطبيقية، محاكاة	80٪ كحد أدنى

الكفاءة التواصلية	وضوح التعبير، التأثير الإيجابي، التفاعل	تقييم المحتوى، استطلاعات الجمهور	90٪ كحد أدنى
الكفاءة المهارية	إتقان المهارات الأربع، السرعة، الدقة	تقييم عملي مباشر	85٪ كحد أدنى

مؤشرات الكفاءة الشرعية المتقدمة

1. عمق المعرفة الشرعية

- قدرة المفتي على فهم النصوص الشرعية في سياقها الصحيح
- إلمام بالتراث الفقهي وتطبيقه على النوازل المعاصرة
- فهم للاختلافات الفقهية وأسبابها ومآلاتها

أداة التقييم: اختبار شامل يتضمن تحليل نصوص شرعية معقدة، واستنباط أحكام لمسائل معاصرة، مع تبرير الاستدلال وبيان وجوه الاختلاف.

2. دقة الاستنباط والاستدلال

- قدرة على استخدام قواعد الأصول بدقة
- مهارة في القياس والتعليل
- تمييز بين الأدلة الصحيحة والضعيفة

3. فهم المقاصد الشرعية وتطبيقها

- إدراك المقاصد الكلية والجزئية
- قدرة على تطبيق المقاصد في النوازل الجديدة
- موازنة بين المصالح والمفاسد

مؤشرات الكفاءة التقنية العملية

1. الفهم التقني الأساسي

- إدراك لطبيعة التقنيات المعاصرة وحدودها
- فهم لآليات عمل الذكاء الاصطناعي
- وعي بمخاطر وفوائد التقنيات المختلفة

2. الاستخدام الفعال للأدوات

- قدرة على استخدام التقنيات في العمل الإفتائي
- مهارة في إدارة قواعد البيانات الشرعية
- كفاءة في استخدام منصات التواصل الرقمي

3. التكيف مع التطورات الجديدة

- مرونة في التعامل مع التقنيات الناشئة
- قدرة على التعلم السريع للأدوات الجديدة

- استباق للتطورات التقنية والاستعداد لها

مؤشرات الكفاءة التواصلية الرقمية

.1 وضوح التعبير والصياغة

- استخدام لغة واضحة ومناسبة للجمهور المستهدف
- قدرة على التبسيط دون إخلال بالمعنى
- مهارة في استخدام الأمثلة والشواهد

معايير تقييم وضوح التعبير:

✓ سهولة فهم المحتوى للمستوى التعليمي المستهدف. ✓ استخدام مصطلحات دقيقة ومناسبة

✓ تنظيم الأفكار بطريقة منطقية.✓ وضوح الرسالة المراد إيصالها

✓ تجنب الغموض والالتباس.

.2 التأثير الإيجابي في الجمهور

- قدرة على إقناع المستمعين والقراء. - مهارة في إثارة الدافعية للالتزام بالأحكام
- نجاح في تغيير السلوكيات السلبية.

.3 التفاعل الفعال مع المجتمع الرقمي

- استجابة سريعة ومناسبة للأسئلة والتعليقات. - قدرة على إدارة النقاشات الرقمية بحكمة

- مهارة في التعامل مع الانتقادات والاعتراضات

آليات التقييم والمتابعة

.1التقييم الدوري المنتظم

- تقييم شهري لأداء المفتين في البيئة الرقمية. مراجعة سنوية شاملة للكفاءات والمهارات
- تحديث مستمر لمعايير التقييم

.2 التقييم التشاركي

-تقييم من الأقران المتخصصين -استطلاعات رأي الجمهور المستفيد

- مراجعة من خبراء في المجالين الشرعي والتقني

.3التقييم الذاتي والتطوير المستمر

- أدوات التقييم الذاتي للمفتين. -خطط التطوير الشخصي.-برامج التحسين المستمر

المطلب الثاني: نحو فتوى ذكية محكومة بالمنهجية والقيم

الفرع الأول: المبادئ الأخلاقية لصياغة الفتوى الرقمية

إن صياغة فتوى في البيئة الرقمية يتطلب التزامًا صارمًا بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تضمن سلامة المحتوى وفاعليته وتأثيره الإيجابي، خاصة في عصر تتسارع فيه وتيرة انتشار المعلومات وتأثيرها.

الإطار الأخلاقي للفتوى الرقمية:

المبدأ الأخلاقي	التطبيق في البيئة الرقمية	المخاطر المحتملة	الضوابط الوقائية
الصدق والأمانة	دقة المعلومات ووضوح المصادر	انتشار معلومات خاطئة	تحقق مضاعف من المصادر
العدل والإنصاف	عدم التحيز لفئة أو ضد أخرى	التمييز الرقمي	مراجعة متعددة المستويات
الرحمة والحكمة	مراعاة الحالة النفسية للمستفتي	جمود في التطبيق	تدريب على التعامل الإنساني
حفظ الخصوصية	حماية معلومات المستفتين	انتهاك الخصوصية	بروتوكولات أمان صارمة

مبدأ الصدق والأمانة في الفتوى الرقمية

.1 دقة المعلومات وصحتها؛ فجميع المعلومات المقدمة في الفتوى الرقمية تكون دقيقة ومحققة من مصادر موثوقة.

إجراء عملي: إنشاء لجنة تحقق من المصادر تراجع كل فتوى قبل نشرها، مع وضع رموز تشير إلى مستوى الثقة في المعلومة (مؤكد، راجح، محتمل).

.2 وضوح مصادر الاستدلال

- ذكر المصادر الشرعية بدقة ووضوح. - الإشارة إلى مستوى قوة الدليل

- التمييز بين الآراء المختلفة ودرجة قوة كل منها

.3 الاعتراف بحدود المعرفة

- التصريح بعدم العلم عند الحاجة. -الإحالة إلى متخصصين آخرين عند الضرورة

- التحديث المستمر للمعلومات عند ظهور أدلة جديدة

.4 تجنب المبالغة والتهويل

-استخدام لغة معتدلة ومتوازنة. - تجنب الإثارة غير المبررة

- التركيز على الحقائق وليس العواطف

مبدأ العدل والإنصاف الرقمي

.1 عدم التحيز الفئوي أو الطبقي

- معاملة عادلة لجميع المستفتين بغض النظر عن خلفياتهم
- تجنب التحيز الاجتماعي أو الاقتصادي
- إتاحة الخدمة للجميع دون تمييز

.2 مراعاة الظروف المختلفة

-فهم التنوع الثقافي والاجتماعي للمستفتين. - مراعاة الظروف الخاصة والاستثنائية

- التكيف مع البيئات المختلفة

.3تقديم البدائل والخيارات

- عرض الآراء المختلفة عند وجودها. - تقديم بدائل عملية للمستفتين

- احترام حرية الاختيار ضمن الإطار الشرعي

مبدأ الرحمة والحكمة

.1 مراعاة الحالة النفسية للمستفتي في البيئة الرقمية، قد لا يكون المفتي قادرًا على رؤية المستفتي مباشرة، لكن يمكن اتخاذ إجراءات لمراعاة حالته النفسية:

إرشادات مراعاة الحالة النفسية رقميًّا:

• تحليل لغة السؤال للكشف عن الحالة النفسية

• استخدام لغة مطمئنة ومهدئة في الإجابة

• تقديم الدعم النفسي الشرعي عند الحاجة

• الإحالة لمختصين في الإرشاد النفسي عند الضرورة

.2 التدرج في التطبيق عند الحاجة

-عدم إلزام المستفتي بتطبيق فوري قد يضر به. - وضع خطة تدريجية للتطبيق عند الحاجة

- مراعاة القدرة على التطبيق

.3 البحث عن الحلول الميسرة

- اختيار الآراء الأيسر عند التعارض. -البحث عن رخص شرعية مناسبة

- تجنب التشدد غير المبرر

الفرع الثاني: إنتاج الأدوات الذكية ذات المرجعية المنضبطة

نحن في أشد الحاجة الآن لتطوير أدوات ذكاء اصطناعي للإفتاء تكون مدعومة بضوابط صارمة تضمن انضباطها بالمرجعية الشرعية وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

مراحل تطوير الأدوات الذكية للإفتاء

المرحلة الأولى: التخطيط والتصميم الاستراتيجي

مكون التخطيط	المتطلبات الأساسية	المخاطر المحتملة	إجراءات الحماية

تحديد الأهداف	أهداف واضحة ومحددة	غموض في الغاية	ورش عمل متخصصة
دراسة الجمهور	فهم احتياجات المستفيدين	تجاهل الفئات المهمشة	بحوث ميدانية شاملة
تحليل المخاطر	تقييم شامل للمخاطر	مخاطر غير متوقعة	لجان مراجعة متعددة
وضع المعايير	معايير شرعية وتقنية	معايير غير ملائمة	استشارة خبراء متنوعين

.1 وضع خطة شاملة للأداة

-تحديد الأهداف والوظائف المطلوبة بدقة. -دراسة الجمهور المستهدف واحتياجاته

- تحليل التحديات والمخاطر المحتملة. - وضع معايير الجودة والأداء

مثال تطبيقي: تطوير تطبيق "المستشار الفقهي الذكي" - تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعي لتقديم إجابات أولية على الأسئلة الفقهية البسيطة، مع إحالة المسائل المعقدة للمفتين المتخصصين.

.2 تصميم البنية التقنية والشرعية

- تصميم قاعدة البيانات الشرعية
- وضع خوارزميات التحليل والاستدلال
- تصميم واجهة المستخدم
- تحديد آليات التحقق والمراجعة

المرحلة الثانية: التطوير والبرمجة المنضبطة

.1 تطوير قاعدة المعرفة الشرعية

مكونات قاعدة المعرفة الشرعية:

• نصوص القرآن الكريم مع تفاسيرها المعتبرة. • الأحاديث النبوية الصحيحة مع شروحها

• أقوال العلماء المعتبرين عبر التاريخ. • الفتاوى المعاصرة من المؤسسات الموثوقة

• القواعد الفقهية والأصولية. • مقاصد الشريعة وتطبيقاتها

.2 تطوير خوارزميات الفهم والتحليل

-خوارزميات معالجة اللغة العربية. - نماذج فهم السياق والمقاصد

- آليات التشبيه والقياس الفقهي. - أنظمة الموازنة بين المصالح والمفاسد

.3 برمجة الضوابط الأخلاقية

- ضوابط منع المحتوى المخالف. - آليات احترام الخصوصية

- نظم الشفافية والمساءلة. - أدوات التحقق من الجودة

المرحلة الثالثة: الاختبار والتقييم الشامل

.1 الاختبار الوظيفي للأداة

- اختبار جميع الوظائف الأساسية. - قياس سرعة الاستجابة ودقتها

- اختبار التعامل مع الحالات الاستثنائية. - فحص الأمان والخصوصية

.2 التقييم الشرعي للمخرجات

- مراجعة عينات من إجابات النظام. -تقييم مدى التزامها بالضوابط الشرعية

- فحص دقة الاستدلال والاستنباط. -التأكد من مناسبة الأحكام للواقع

.3 التقييم من المستخدمين

-اختبار تجربة المستخدم. - قياس مستوى الرضا والفائدة

- جمع اقتراحات للتحسين. - تقييم التأثير الإيجابي

ضوابط التطوير والاستخدام

الضوابط الشرعية الأساسية

.1 ضابط الأولوية للنصوص الشرعية

- إعطاء الأولوية القصوى للقرآن والسنة
- ترتيب المصادر حسب قوتها الشرعية
- التحقق المستمر من صحة النصوص

.2 ضابط مراعاة المقاصد الشرعية

- برمجة المقاصد الخمس الكبرى

- مراعاة المصالح والمفاسد
- تحقيق التوازن بين المقاصد المختلفة

3. ضابط احترام الاختلاف الفقهي

- عرض الآراء المختلفة عند وجودها
- توضيح أسباب الاختلاف
- تجنب التعصب المذهبي

الضوابط التقنية الأساسية:

1. ضوابط الجودة والدقة

-فحص دوري لجودة المخرجات. - تحديث مستمر للمعلومات. - آليات تصحيح الأخطاء.

2. ضوابط الأمان والخصوصية

- حماية بيانات المستخدمين. - تشفير المعلومات الحساسة. - منع الوصول غير المصرح به

3. ضوابط الشفافية والمساءلة

-وضوح في آليات عمل النظام. -إمكانية مراجعة القرارات. -توثيق جميع العمليات

نماذج للأدوات الذكية المقترحة

1. **مساعد الفتوى الذكي** تطبيق يساعد المفتين في البحث والتحليل، ويقدم مسودات أولية للفتاوى مع التوثيق.

2. **منصة التعلم الفقهي التفاعلية** نظام تعليمي ذكي يخصص المحتوى بحسب مستوى المتعلم وتخصصه واهتماماته.

3. **نظام تصنيف وأرشفة الفتاوى** أداة ذكية لتصنيف وفهرسة الفتاوى التاريخية والمعاصرة، وإمكانية البحث المتقدم.

4. **روبوت المحادثة الفقهي** نظام محادثة ذكي للإجابة على الأسئلة الفقهية البسيطة، مع الإحالة للمتخصصين في المسائل المعقدة.

المطلب الثالث: بناء نموذج مؤسسي متكامل للإفتاء الذكي المؤطر

الفرع الأول: الرؤية التنظيمية لوحدة الذكاء الإفتائي

إن تطبيق نموذج الإفتاء الذكي المؤطر يتطلب إنشاء هيكل تنظيمي متخصص يضمن التكامل بين الجوانب الشرعية والتقنية، ويوفر الإشراف اللازم لضمان جودة الخدمات وفعاليتها.

الهيكل التنظيمي المقترح لوحدة الذكاء الإفتائي

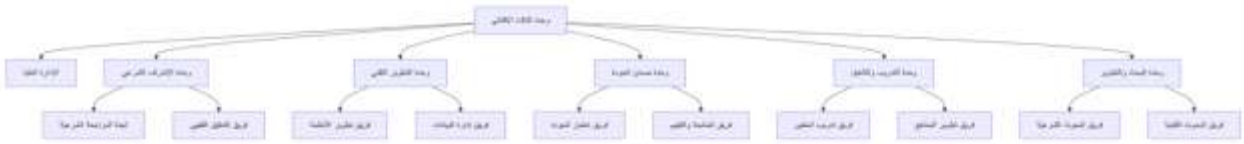

وصف الوحدات المتخصصة ومهامها

وحدة الإشراف الشرعي تتولى الإشراف على الجوانب الشرعية والفقهية في جميع أنشطة الوحدة.

المكون	المهام الأساسية	المؤهلات المطلوبة	عدد الأعضاء
لجنة المراجعة الشرعية	مراجعة المحتوى الشرعي والموافقة عليه	دكتوراه في الشريعة + خبرة 15 سنة	7–9 أعضاء
فريق التدقيق الفقهي	التدقيق التفصيلي للفتاوى والأحكام	ماجستير في الفقه + خبرة 10 سنوات	12–15 عضوًا
مستشارون متخصصون	الاستشارة في المسائل المعقدة	خبراء في مجالات متنوعة	حسب الحاجة

وحدة التطوير التقني تتولى تطوير الأدوات والأنظمة التقنية اللازمة للإفتاء الذكي.

.1 فريق تطوير الأنظمة

- تصميم وتطوير تطبيقات الإفتاء الذكية
- صيانة وتحديث الأنظمة الموجودة
- تطوير واجهات المستخدم
- ضمان أمان الأنظمة

متطلبات التأهيل: بكالوريوس في علوم الحاسوب أو هندسة البرمجيات، خبرة لا تقل عن 5 سنوات في تطوير التطبيقات، إلمام بأساسيات الشريعة الإسلامية.

.2 فريق إدارة البيانات

-إنشاء وإدارة قواعد البيانات الشرعية. - تنظيم وفهرسة المحتوى الشرعي

- ضمان جودة البيانات ودقتها. - تطوير آليات البحث والاستخراج

وحدة ضمان الجودة تتولى مراقبة الجودة والتأكد من الالتزام بالمعايير المحددة.

.1 معايير الجودة الشرعية

معايير التقييم الشرعي:

✓ صحة الاستدلال من النصوص الشرعية. ✓ دقة التطبيق للقواعد الفقهية. ✓ مناسبة الحكم للواقع المعاصر. ✓مراعاة المقاصد الشرعية. ✓ وضوح الصياغة وسلامة اللغة

.2 معايير الجودة التقنية

-سرعة الاستجابة وعدم التأخير. -دقة النتائج وعدم الأخطاء.

-سهولة الاستخدام وجودة التصميم. - أمان البيانات وحماية الخصوصية.

وحدة التدريب والتأهيل تتولى تدريب وتأهيل الكوادر المتخصصة في مختلف جوانب العمل.

.1 برامج التدريب المتخصصة

- تدريب المفتين على استخدام الأدوات الذكية
- تأهيل المطورين على فهم المتطلبات الشرعية
- تطوير مهارات التواصل الرقمي
- برامج التطوير المهني المستمر

.2 تطوير المناهج والأدوات التدريبية

-وضع مناهج تدريبية متطورة. -تطوير أدوات التدريب التفاعلية.

- إنتاج المواد التعليمية المساعدة. - تقييم فعالية البرامج التدريبية

آليات التنسيق والتكامل

.1 اجتماعات التنسيق الدورية

-اجتماع أسبوعي لرؤساء الوحدات. -اجتماع شهري للمجلس الاستشاري

-اجتماع ربع سنوي للتقييم الشامل. -اجتماع سنوي للتخطيط الاستراتيجي

.2 قنوات التواصل المفتوحة

-منصة تواصل داخلية للفرق. -نظام إدارة المشاريع المشترك

- قاعدة معرفة مشتركة. - آليات التغذية الراجعة

.3 المشاريع المشتركة

-مشاريع تجمع بين الوحدات المختلفة. -فرق عمل مؤقتة للمشاريع الخاصة

- تبادل الخبرات والموارد. - التقييم المشترك للنتائج

الفرع الثاني: تصور لبرمجيات توليد الفتوى الحضارية

إن تطوير برمجيات توليد الفتوى الحضارية يمثل خطوة متقدمة في تطبيق نموذج الإفتاء الذكي، لكنه يتطلب حذرًا شديدًا وضوابط صارمة لضمان الجودة والمصداقية.

المبادئ الأساسية لبرمجيات الفتوى الحضارية

المبدأ الأول: الإشراف البشري المتخصص عدم الاستغناء عن الإشراف البشري المتخصص في جميع مراحل العمل.

مرحلة العمل	نوع الإشراف المطلوب	المستوى المطلوب
تطوير النظام	إشراف شرعي وتقني	خبراء متخصصون
إدخال البيانات	مراجعة شرعية دقيقة	علماء معتمدون
توليد الفتاوى	مراجعة قبل النشر	لجنة مراجعة
المتابعة والتقييم	تقييم دوري للنتائج	فريق متخصص

المبدأ الثاني: الشفافية الكاملة وضوح آليات عمل البرمجية ومصادر معلوماتها بحيث يمكن لأي متخصص فهمها ومراجعتها.

.1شفافية المصادر

-توثيق جميع المصادر المستخدمة. - بيان درجة الثقة في كل مصدر. -تحديث دوري لقائمة المصادر

.2 شفافية الخوارزميات

- نشر وصف مفصل لآليات العمل. -إمكانية مراجعة منطق اتخاذ القرار. -وضوح في معايير الترجيح

.3شفافية النتائج

-بيان مستوى الثقة في كل نتيجة. -توضيح الأدلة المستخدمة. -عرض الآراء البديلة عند وجودها

المبدأ الثالث: القابلية للمراجعة والتصحيح

آليات المراجعة والتصحيح:

.1 مراجعة دورية للمحتوى (شهرية)

.2 آلية إبلاغ عن الأخطاء من المستخدمين

.3 لجنة مراجعة طارئة للحالات الاستثنائية

.4 تحديث فوري للمعلومات الخاطئة

.5 أرشيف للتغييرات والتحديثات

المكونات الأساسية للبرمجية

.1 قاعدة المعرفة الشرعية الشاملة تضم النصوص والقواعد والأحكام الشرعية مُنظمة ومُصنفة بطريقة علمية دقيقة.

أ. المحتوى الأساسي:

-القرآن الكريم مع التفاسير المعتبرة. - الأحاديث النبوية الصحيحة مع الشروح

- أقوال العلماء عبر العصور. - الفتاوى المعاصرة من المؤسسات الموثوقة

ب. التنظيم والفهرسة:

- تصنيف موضوعي دقيق. -فهرسة متقدمة للبحث السريع.

-ربط المواضيع ذات الصلة. -تحديث مستمر للمحتوى

.2 محرك الاستدلال الفقهي يطبق قواعد الاستدلال الفقهي والأصولي بطريقة آلية منضبطة.

مثال تطبيقي: عندما يُطرح سؤال حول "حكم التجارة في العملات الرقمية"، يقوم المحرك بـ:

1. تحليل السؤال وتحديد العناصر الأساسية
2. البحث عن النصوص ذات الصلة بالتجارة والعملات
3. تطبيق قواعد القياس والتشبيه
4. مراعاة المقاصد الشرعية (حفظ المال)
5. إنتاج إجابة مبدئية مع الأدلة

.3 نظام التكييف الفقهي الذكي يربط بين الوقائع المعاصرة والأحكام الشرعية المناسبة لها.

.4 واجهة التفاعل الذكية تسمح للمستخدمين بالتفاعل مع البرمجية بطريقة طبيعية وسهلة.

خصائص الواجهة:

- دعم اللغة العربية الفصحى والعامية. -إمكانية التفاعل الصوتي والنصي

- واجهة بصرية واضحة ومريحة. - تخصيص حسب احتياجات المستخدم

ضوابط الاستخدام والتطبيق

.1عدم الاعتماد المطلق على النظام

- البرمجية أداة مساعدة وليست بديلًا عن المفتي

- ضرورة المراجعة البشرية للنتائج الحساسة
- الإحالة للمتخصصين في المسائل المعقدة

.2 ضرورة المراجعة البشرية

– مراجعة دورية لجودة المخرجات. –تدخل بشري في الحالات الاستثنائية. –تقييم مستمر لأداء النظام

.3 التحديث المستمر للمعلومات

–متابعة التطورات الفقهية الجديدة. –تحديث قواعد البيانات بانتظام. –تطوير الخوارزميات حسب الحاجة

.4 التدريب المناسب للمستخدمين

- برامج تدريبية للمفتين على استخدام النظام
- دورات توعوية للمستفيدين
- أدلة استخدام واضحة ومفصلة

أهم الاستنتاجات والتوصيات الختامية

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير البريات، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد تناول هذا البحث إشكالية معاصرة بالغة الأهمية، تتمثل في ضرورة إعادة تموضع المفتي في عصر الذكاء الاصطناعي، وبناء نموذج المفتي الرشيد الذي يقود التقنية ولا ينقاد لها، ويواجه الخوارزمية ولا يذوب فيها.

النتائج المحورية للبحث

أولًا: المفتي الرشيد قائد للتقنية وليس تابعًا لها أثبت البحث أن الموقف الصحيح للمفتي من التقنيات الذكية ليس الاستهلاك السلبي أو المقاومة العقيمة، بل التموضع كقائد وموجه لهذه التقنيات. فالمفتي الرشيد هو الذي يتحكم في البيانات الشرعية، ويبرمج القيم الإسلامية في صميم الخوارزميات، ويراقب عمل الأنظمة الذكية، ويتدخل لتصحيح مسارها عند الحاجة.

ثانيًا: الصنعة الإفتائية طريق لاستعادة فاعلية الفقه بيّن البحث أن الصنعة الإفتائية بأبعادها الأربعة (التصوير، التكييف، الحكم، الإصدار) لا تأتي بديلًا عن المعرفة الفقهية التقليدية، بل تمثل الجسر الذي يربط بين هذه المعرفة والواقع المعاصر. فالصنعة الإفتائية تحول المعرفة النظرية إلى فعل إفتائي مؤثر، وتُعيد للفقه دوره الإرشادي في توجيه الإنسان وحل المشكلات.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي أداة توجه من الداخل أوضح البحث أن الموقف الإسلامي الصحيح من الذكاء الاصطناعي ليس المقاومة أو الرفض، بل التوجيه والضبط من الداخل. فالذكاء الاصطناعي أداة قوية يمكن تسخيرها لخدمة الأهداف الشرعية إذا تم توجيهها بحكمة وضبطها بالقيم الإسلامية.

رابعًا: النموذج الحضاري إطار شامل للتعامل مع التحديات أثبت البحث أن نموذج الإفتاء الحضاري بشجرته المتكاملة يوفر إطارًا نظريًّا وعمليًّا شاملًا للتعامل مع تحديات العصر الرقمي، حيث تضمن الجذور القيمية الثبات على المبادئ، وتوفر الساق المهارية الأدوات العملية، وتحقق الأغصان والثمار التأثير المجتمعي المطلوب.

التوصيات الاستراتيجية

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، نقدم التوصيات التالية:

أولًا: إعادة بناء مؤسسات الإفتاء وفق النموذج المهاري الذكي

للمؤسسات الإفتائية:

- تطوير برامج تأهيل شاملة تجمع بين التكوين الشرعي والمهارات التقنية
- إنشاء وحدات متخصصة للتعامل مع التقنيات الذكية
- تطوير منهجيات جديدة للإفتاء تراعي خصائص البيئة الرقمية
- إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات التقنية المتخصصة

ثانيًا: إطلاق وحدة "الإفتاء المؤطر تقنيًّا" ضمن دار الإفتاء المصرية

مهام الوحدة المقترحة:

- تطوير أدوات ذكية للإفتاء محكومة بالضوابط الشرعية
- تدريب المفتين على استخدام التقنيات الحديثة

- مراقبة وتقييم الأنظمة الذكية المستخدمة في الإفتاء
- إجراء البحوث والدراسات في مجال الإفتاء الرقمي

ثالثًا: تطوير معايير دولية للإفتاء الرقمي

المكونات الأساسية:

- ضوابط أخلاقية لاستخدام التقنيات في الإفتاء
- معايير جودة للمحتوى الإفتائي الرقمي
- آليات للتحقق من صحة الفتاوى الرقمية
- بروتوكولات للتعاون بين المؤسسات الإفتائية المختلفة

رابعًا: إنشاء مراكز بحثية متخصصة

المهام الأساسية:

- إجراء البحوث النظرية والتطبيقية في مجال الإفتاء الرقمي
- تطوير منهجيات وأدوات جديدة للعمل الإفتائي
- تدريب الباحثين والمتخصصين في هذا المجال
- نشر الوعي بأهمية الموضوع وتطوراته

خامسًا: تعزيز التعاون الدولي

آليات التعاون:

- تبادل الخبرات والتجارب بين المؤسسات الإفتائية
- توحيد المعايير والمنهجيات العملية
- تطوير مشاريع مشتركة في مجال الإفتاء الرقمي
- إقامة مؤتمرات ومنتديات متخصصة

خاتمة الرحلة العلمية

إن هذا البحث يمثل محاولة جادة لوضع أسس نظرية وعملية لبناء المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي، باعتباره ضرورة ملحة لمواكبة التحولات المتسارعة في الواقع المعاصر. ولا يقف هذا التصور عند حدود التفاعل السلبي أو الانكفاء عن التطور، بل يدعو إلى تجاوز ردود الأفعال التقليدية نحو موقف استباقي إيجابي، يوجّه هذه التطورات التقنية ويسخّرها لخدمة الأهداف الشرعية والقيم الحضارية للأمة.

وقد أكدت التجربة المصرية، وعلى رأسها دار الإفتاء المصرية، أن الفتوى الرشيدة لا تُبنى فقط على علوم النص، بل تتكامل فيها الرؤية المعاصرة، وحسن التقدير، واستيعاب الواقع، مع الحفاظ الصارم على الثوابت. وقد شكّلت دار الإفتاء نموذجًا عالميًّا في تقديم خطاب شرعي وسطي، متوازن، عميق ومؤثر، يجمع بين الأصالة والمعاصرة، وبين الثبات والتجديد.

فمصر بما لها من عمق حضاري وريادة علمية، قادرة على أن تقود هذا التحول العالمي في هندسة الفتوى الرشيدة، وأن تصدر للعالم نموذجًا حضاريًّا متكاملًا يجمع بين أصالة الشريعة ومعاصرة التقنية.

إن المستقبل للأمة التي تتقن فن الجمع بين الجذور القيمية والمعايير التقنية، وتحافظ على هويتها الدينية وتحقق تقدمها الحضاري في آنٍ معًا، والمفتي الرشيد هو قاطرة هذا التوازن، ومرشد الأمة في عبورها إلى المستقبل بثقة ووعي.

ونسأل الله تعالى أن يوفّق الأمة الإسلامية، ومصر في طليعتها، لتحقيق هذا المقصد النبيل، وأن يجعل هذا البحث لبنة في بناء منظومة إفتاء رشيدة، تواكب العصر، وتخدم الإنسان، وتُسهم في نهضة حضارية شاملة.

والله أعلم، وصلى الله وسلّم على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش:

المبحث الأول:

1. الإمام الشافعي، *الرسالة*، ص 511.

2. الونشريسي، *المعيار المعرب*، (10/ 79).

3. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي، المعروف بابن قيم الجوزية، *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/ 1991م، ج4، ص337.

4. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، *المستصفى من علم الأصول*، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ/ 1993م.

5. "نماذج الذكاء الاصطناعي اللغوية: الأخطار والتحديات"، *مسار – مجتمع التقنية والقانون*.

6. "الذكاء الاصطناعي واللغة العربية: التطبيقات والتحديات"، *إنك أرابيا*، نُشر في 22 مايو 2024.

7. يحيى بن شرف النووي، *آداب الفتوى والمفتي والمستفتي*، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، دمشق: دار الفكر، 1408هـ/ 1988م، ص19.

8. المرجع السابق، ص22.

المبحث الثاني:

1. دراسة "الشباب المسلم والإعلام الرقمي"، مركز الأزهر للدراسات الإسلامية، 2024.

2. تقرير "مصداقية المحتوى الديني الرقمي"، الجامعة الإسلامية العالمية، 2023.

3. المرجع السابق.

4. "التفكير المنطقي في الذكاء الاصطناعي"، IBM Think – العربية، https: / /www.ibm.com /sa-ar /think /topics /ai-reasoning

5. يحيى بن شرف النووي، *آداب الفتوى والمفتي والمستفتي*، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، دمشق: دار الفكر، 1408هـ/ 1988م، ص13.

6. محمد الطاهر بن عاشور، *مقاصد الشريعة الإسلامية*، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، ط2، عمّان: دار النفائس، 1421هـ/ 2001م.

المبحث الثالث:

1. يحيى بن شرف النووي، *آداب الفتوى والمفتي والمستفتي*، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، دمشق: دار الفكر، 1408هـ/ 1988م، ص25.

2. "تقنيات البحث في النصوص الشرعية"، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العدد 15، 2024.

3. محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، ج2، ص145.

4. "الذكاء الاصطناعي في خدمة الدراسات الشرعية"، مؤتمر التقنية والشريعة، جامعة الأزهر، 2024.

5. أبو إسحاق الشاطبي، *الموافقات في أصول الشريعة*، تحقيق: عبد الله دراز، ج2، ص78.

المبحث الرابع:

1. أخرجه مسلم في *صحيحه*، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، حديث رقم 1828.

2. أورده ابن حجر العسقلاني، *المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية*، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري، الرياض: دار العاصمة، ط1، 1419هـ، حديث رقم 330.

3. أخرجه مالك في *الموطأ* (2345) بلاغًا، والدارقطني في *سننه* (3/ 77)، والحاكم في *المستدرك* (1171).

4. محمد الطاهر بن عاشور، *مقاصد الشريعة الإسلامية*، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، ط2، عمّان: دار النفائس، 1421هـ/ 2001م، ص156.

5. "الإفتاء في العصر الرقمي: التحديات والحلول"، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 47، 2024، ص23.

المبحث الخامس:

1. النووي، يحيى بن شرف، *آداب الفتوى والمفتي والمستفتي*، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط1، دمشق: دار الفكر، 1408هـ/ 1988م، ص41.

2. "تطوير مناهج تدريب المفتين في العصر الرقمي"، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العدد 28، 2024، ص67–89.

3. "الذكاء الاصطناعي والأخلاق الإسلامية"، مؤتمر التقنية والقيم، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2024.

4. محمد الطاهر بن عاشور، *مقاصد الشريعة الإسلامية*، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، ط2، عمّان: دار النفائس، 1421هـ/ 2001م، ص187.

5. "تقرير عن تجربة دار الإفتاء المصرية في الإفتاء الرقمي"، الموقع الرسمي لدار الإفتاء المصرية، 2024.